

النخبة السياسية - الثورية في أريتريا وإشكالية بناء الدولة المستقلة

عبدالله جمعة الحاج

قسم العلوم السياسية - جامعة الامارات العربية المتحدة

مقدمة

لقد توج الكفاح المسلح الذي خاضه الشعب الأريتري بتحقيق نصر مؤزر أعطى أريتريا شكلها السياسي من حيث كونها دولة تنتظر ان يُصادق على استقلالها من خلال الاستفتاء الذي سيتاح فيه للشعب الأريتري اختيار شكل الدولة التي يرغب في إقامتها، ومن خلال اعتراف المجتمع الدولي بذلك. وخلال المراحل الأولى للفترة النضالية تم التركيز على الجانب العسكري للثورة، وعلى العلاقات السياسية الخارجية للجهات المناضلة بحيث أغفل الجانب الاجتماعي والسياسي الداخلي لأريتريا إلى حد كبير، ويمكن إدراج الصراع الذي خاضته الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا ضمن قائمة النضالات المسلحة الرائدة التي خاضتها شعوب عالم الجنوب، فهو شبيه بتلك النضالات التي دارت في الصين وفيتنام وكوريا وموزمبيق وغينيا بيساو والجزائر، والتي أرسى لنفسها تقاليد نضالية معينة اهتمت بالجوانب الاجتماعية بشتى أبعادها، وتكوين خطوط سياسة داخلية واضحة سارت جنباً إلى جنب مع الخطط المرسومة للكفاح المسلح، وهذا الأمر لم يخرج من تفكير الجهات المقاتلة في أريتريا والحبشة⁽¹⁾ جميعاً. ولكن إذا ما أخذنا في الاعتبار كون الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا هي صاحبة أكبر موقع قدم على الساحتين: العسكرية والاجتماعية فإننا نلاحظ أن خط النخبة السياسية التي تقودها وممارساتها هي التي سيطرت على جوانب الكفاح الأريتري بمجمله بشكل كبير، ومن خلال ذلك استفادت من تجاربها المختلفة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

بالإضافة إلى ذلك فقد وجهت تلك النخبة جل اهتمامها لتحليل وفهم

خصوصية موقعها الذاتي من حيث قيادتها جبهة سيطرت على الكثير من الأراضي الأريتيرية وفي أوقات متعددة وشبه مستمرة، لذلك فإننا نلاحظ أنها - وهي قيادة سياسية - اضطلعت بدور مهم هو توجيه البنى السياسية والاجتماعية في أريتريا إلى تحول جذري محوره الأسس الديمقراطية والمشاركة الشعبية الراسعة والشاملة، وعلى أية حال فإننا ونحن عرب - ومن منطلق قومي - معنيون كثيرا بالشأن الأريتيري وذلك لأسباب كثيرة ومتشعبة منها الأمني والاستراتيجي والاقتصادي والسياسي (السلطان 1985: 179-181) و(الحاج، 1992: 27-46). وفي سبيل فهم أفضل للواقع الأريتيري في هذه المرحلة لا بد لنا من التمعن بذلك الواقع توخيا لفهم طبيعة وتوجه الثورة السياسية والاجتماعية القادمة التي ستخوضها قيادة الجبهة في سبيل بناء المجتمع الأريتيري الجديد، ومن هذا المنطلق الجوهري تأتي أهمية هذه الدراسة التي سنحاول فيها إلقاء الضوء على النضالات التي ستخوضها النخبة السياسية في سبيل بلورة شكل النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي سيسود في أريتريا المستقبل.

وستنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن هناك نخبة سياسية تسيطر على تسيير جميع الأمور السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأنها مسيطرة الآن عسكريا وسياسيا على الوضع الأريتيري، تلك النخبة ستدفع بالأمور كي يتم تبني نمط من الاشتراكية ذات الخصوصية التي تناسب الواقع الأريتيري الجديد، وتتماشى مع معطيات الواقع الدولي المعاصر الذي يسير في اتجاه بلورة نظام عالمي جديد يقوم على القطبية الأحادية التي تلعب في الولايات المتحدة دورا قياديا، على أنها أيديولوجية يعتمد عليها نظام الحكم في بناء مؤسساته بحيث تقوم جمهورية اشتراكية ديمقراطية تكون لها خصوصية أريتيرية، وأن هذه النخبة تواجه الآن بأزمة انتقال من كونها نخبة ثورية إلى نخبة سياسية تحكم قطرا مستقلا وعليها مسؤوليات داخلية، ولها ارتباطات خارجية، ويرتبط بذلك أن أريتريا الآن تواجه أزمة الانتقال من كونها إقليمياً يخضع لنظام استعماري استبدادي إلى دولة مستقلة ذات سيادة، وفي إطار طرح من هذا القبيل فإن الدراسة ستعتمد على منهجية النخبة السياسية من حيث كونها إطاراً نظرياً يقصد من خلاله تحقيق الوحدة بين عناصر البحث المختلفة، ويكون أساسا صالحا لربط الفرضيات المطروحة بالنتائج التي يتم التوصل إليها⁽²⁾. وفي هذا السياق ستقوم الدراسة بمحاولة فهم شكل وطبيعة وجوهر النظام السياسي الأريتيري القادم عن طريق فهم البرامج التي طرحتها النخبة السياسية

في مؤتمراتها التنظيمية والتوحيدية، وعن طريق استعراض أفكار ومواقف وتصريحات رموز تلك النخبة السياسية من أمثال اسياش آفورقي الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير أريتريا والأمين العام لحكومة أريتريا المؤقتة، ومن خلال استعراض ما سنته تلك النخبة من مراسيم وقوانين، ومن خلال ما تقوم بممارسته وتنفيذه في هذا السياق، ومن خلال ما يشته وسائل الإعلام سواء أكانت تلك التابعة لها أم المحايدة، وبالإضافة إلى ذلك فإنه لكي يتم تحقيق تراكم علمي للمادة الموجودة في الحقل فقد تمت الاستعانة بما هو متوافر من أدبيات عربية وإنجليزية سابقة تناقش الشأن السياسي والاجتماعي والاقتصادي الأريتري.

وبهذا الصدد لا بد من الإشارة إلى شح المصادر المتعلقة بموضوع من هذا القبيل، بخاصة العربية منها، وذلك لأنه جديد في حد ذاته، ولأن الدراسات المتعلقة بأريتريا لم تلق الاهتمام الكافي من الباحثين العرب، وإلى هذه اللحظة، برغم ما لأريتريا من أهمية خاصة لدينا نحن العرب (الحاج 1992: 27-46). ولا بد من الإشارة أيضا إلى أنه تم التعامل بحذر مع ما هو موجود في الحقل في سبيل أن نقدم مستجدات الساحة السياسية الأريتريّة وبشكل علمي للقارئ العربي، آخذين بعين الاعتبار ضرورة الحرص والحذر الشديدين في إطلاق الأحكام والتعميمات والتقويمات، وضرورة تجاوز الانطباعات السطحية السريعة انطلاقا من واقع محدودة علم السياسة والاجتماع السياسي في مجال التنبؤ بما قد تقوم به أية نخبة سياسية، وخاصة إذا كان المحيط السياسي والاجتماعي الذي تعيش فيه ينتمي إلى عالم الجنوب المتخلف الذي يفتقد إلى وجود المؤسسات، مما يتطلب منا التنبه لأخطار عدم البصيرة في الأنماط والنسق، وعدم البصيرة في الأيديولوجية مما يعني الاحتراس الكامل من الانحياز للأفكار المسبقة والأحكام الشخصية المحضة (دسوقي، 1990: 160).

تشكل الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا

وبروز النخبة السياسية التي تقودها

قبل الحديث عن دور النخبة السياسية في تشكيل النظام السياسي والاجتماعي الأريتري نرى أنه حري بنا أن نقدم نبذة مختصرة عن كيفية تشكل الجبهة الشعبية، وعن تاريخها النضالي، ودورها في عملية التحرير، وعن بروز النخبة السياسية التي تقودها، فقد اشتعلت الشرارة الأولى للمقاومة الأريتريّة ضد الاستعمار الحبشي في

العام 1957 عندما انطلقت مظاهرات طلابية عارمة ضد ممارسات ذلك النظام، والتي توجهها في تلك الفترة بمنح استخدام اللغتين العربية والتيجرية على أنهما لغتان رسميتان في المؤسسات الحكومية والمدارس، وبالتدريج فقد تطورت المسألة إلى مقاومة سرية للحكم الحبشي اعتمدت جزئياً على الطلبة والمثقفين والعمال المقيمين في الدول العربية المجاورة، وجزئياً على الطبقة الوسطى المتعلمة التي نظمت صفوفها في أقبية «وكوادر» سرية في أسمره والمناطق الحضرية الأخرى، وتأثراً بما كان يوجهه بعض أعضاء النخبة المثقفة والمتعلمة من دعاية إعلامية بهدف تعبئة الجماهير الشعبية، وتأثراً بالأجيال الأولى من النخبة السياسية التي غرست البذور الأولى للثورة الأريتيرية على شاكلة «ولديب ولد ماريام» الذي كان يذيع رسائل إعلامية ثورية موجهة من القاهرة منذ العام 1955 نجحت تلك الحركة التحررية الأريتيرية غير المنظمة في تعبئة الرأي العام الشعبي، ولكن تلك الحركة افتقدت إلى الخط السياسي الواضح وإلى القيادة المتمرسه رغم ما أشرنا إليه من تشكيلها لبوادر ظهور نخبة سياسية، لذلك فإنه من الملاحظ أن المعارضة الوطنية الأريتيرية لم تتطور إلى قوة دافعة حقيقية إلا بعد أن شكلت جبهة التحرير الأريتيرية في العام 1960 وانطلاق الشرارة الأولى للكفاح المسلح في العام (Johnson, 1981: 186-187 و (بيمبي 1985: 124).

وخلال خطواتها الأولى واجهت الحركة الثورية مسألة تطوير وتشكيل نخبة عسكرية وسياسية تقود هذه الثورة ومسألة تطوير قاعدة جماهيرية عريضة، ومع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة التشكل الاجتماعي المحلي فإن ذلك أبرز بوضوح حتمية الربط بين نخبة سياسية وعسكرية تنتمي إلى البورجوازية الصغيرة ذات الشعور الطبقي، وبين القوة العضلية التي تنتمي إلى الريف. وبدأت جبهة التحرير الأريتيرية مسيرتها من قبل مجموعة من المنفيين السياسيين والطلبة في القاهرة تحت قيادة إدريس محمد آدم الحركي الأريتيري الذي بدأ نشاطه الوطني في الخمسينات (القول 1986: 55). وطورت تلك المجموعة من المغتربين علاقاتها مع حامد إدريس عواطي الذي يمت بصلة قرابة لإدريس محمد آدم، ويقود مجموعات قبلية مسلحة تنتمي لقبائل بني عامر، وشكلت تلك المجموعات التي تم دعمها مادياً من الخارج سلسلة من القرى المحاربة التي بدأت نشاطها بمهاجمة المراكز والمعسكرات الحبشية، وبشكل تدريجي أخذت جبهة التحرير الأريتيرية في التوسع، وأخذت القيادة التي تسيطر عليها تسير نحو التشكل على هيئة نخبة سياسية برغم استمرارها. أي جبهة

التحرير . على شكل مجموعات متفرقة وشبه متنقلة لبعض الوقت، وأدى هذا العامل إلى أن تتحول جبهة التحرير إلى مجال لنفوذ التقاليد المحلية حيث أخذ نشاطها في الميل لكي تشكل حملات غزو من القبائل الرحل على مناطق الفلاحين والتجمعات الحضرية، وفي هذا السياق تم تبني نمط محدد من حرب العصابات التي نادرا ما استطاعت الحركة تجاوزه، وفتحت أعذار من قبيل جمع الضرائب الثورية قامت قبائل بني عامر مثلا بمصادرة بهائم الفلاحين، وقامت بفرض الاتاوات على القبائل الفلاحية والرعوية المستقرة والضعيفة (Johnson, 1981: 187).

ومع توسعة جبهة التحرير الأريتيرية لعملياتها العسكرية في الهضبة الأريتيرية بدأت التناقضات الدينية والطبقية والإثنية والعرقية والمذهبية تطفو على السطح، وظهرت مجموعات تطالب بإزالة التناقضات وخاصة المتعلقة منها بالاختلاف الديني، وقامت بمعارضة توجهات القيادة التي ذكرنا أنها كانت في طريق تشكيل نخبة سياسية ذات أصول طبقية تنتمي إلى البورجوازية الصغيرة، وسبب تلك المعارضة كان توجهات تلك القيادة نحو انتهاج سياسات تتمحور حول التوجهات الدينية والقبلية الضيقة، وتطورت تلك المعارضة إلى مناداة صريحة من قبل المعارضين بانتهاج سياسات اجتماعية ثورية تقوم بالربط بين الطبقات الاجتماعية المختلفة على أنها طبقات متساوية بحكم علاقاتها مع بعضها البعض عن طريق إذكاء الشعور الطبقي والمصلحة المشتركة الهادفة إلى تحقيق تحرير أريتريا من حيث هي مصلحة قومية عليا بغض النظر عن العرق أو الديانة التي تنتمي لها كل فئة على حدة، ولكن تلك المناداة لم تلق استجابة في أوساط النخبة السياسية والعسكرية المسيطرة على جبهة التحرير الأريتيرية مما حدا بالفئات المعارضة للانفصال الفعلي عنها، وتشكيل فصيل جديد تحت مسمى: الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا (Farer, 1976 4-5). ولكن ذلك الانفصال لم يعجب النخبة المسيطرة على جبهة تحرير أريتريا، ونظرت إليه على أنه خطر داهم يهدد وجودها من حيث كونها نخبة سياسية وعسكرية بنفس القدر الذي يهدد بقاء ونجاح مسيرة الثورة. من ذلك المنطلق شرعت النخبة المسيطرة على جبهة التحرير في الإعداد للقضاء على الثورة المضادة التي كانت تنبئ بتشكيل وبروز نخبة سياسية وعسكرية موازية لها. وقاد ذلك الأمر إلى نشوب حرب أهلية مدمرة بين فصائل الثورة الأريتيرية في الفترة ما بين العامين 1972-1974 عندما حاولت جحافل الجيش الحبشي القضاء على الثورة وسحقها سحقاً تاماً مستغلة ظروف الصراع الداخلي التي دارت بين الأريتيريين،

وجعلتهم ضعفاء في مواجهته.

ضمت الجبهة الشعبية في صفوفها وطوال نضالها مجموعات من المسلمين والمسيحيين الذين تكاتفوا بصلابة خلال حرب التحرير تحت قيادة اسيااس أفورقي ورمضان محمد نور. وفي المؤتمر الشعبي العام الأول الذي عقدته الجبهة في يناير 1977 نظمت أجهزة الجبهة بشكل دقيق، وانتخبت لجنة مركزية تتكون من 37 عضواً ومكتباً سياسياً ضم 11 عضواً، وشكلت اللجنة المركزية بمجموع أعضائها النخبتين: السياسية والعسكرية في حين شكل المكتب السياسي الشريحة العليا للنخبة السياسية التي طالما كان لها باع طويل في اتخاذ القرار على جميع المستويات. وخلال المسيرة تبنت النخبة السياسية برنامجاً يرتكز على العداء التام للنظام الحبشي، ويميل إلى إقامة حكم ديمقراطي شعبي يمثل مصالح الجماهير العمالية والفلاحية والقوى الديمقراطية، وأكدت أيضاً احترامها للقوميات التي يتشكل منها المجتمع من حيث حقها التام في المحافظة على ثقافتها من جميع جوانبها (Tesgai, 1976: 26)، وذلك من خلال البرامج التي أعدها رموز تلك النخبة السياسية، ومن خلال الأطروحات التي قدموها في خطبهم ومواقفهم السياسية والاجتماعية، وبالإضافة إلى ذلك فإنها انتهجت منهاجاً في التحرير يعتمد على حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد معتمدة الامكانات الذاتية مع التركيز الشديد على أهمية الوحدة الوطنية، وقد لقيت الجبهة الشعبية والنخبة التي تقودها تأييداً واسعاً في الأوساط الشعبية العربية وفي أوساط الطلاب والعمالة الأريتيرية المهاجرة في شتى بقاع الأرض بالإضافة إلى بعض الأوساط الرسمية العربية كحكومات الامارات العربية المتحدة والكويت وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة، والقيادة البعثية في كل من سوريا والعراق (الحاج، 1992: 36-49)، وركز برنامج النخبة السياسية السياسي على اعتبار أن كفاح الشعب الأريتيري ليس سوى جزء من نضال عالم الجنوب ضد الأمبريالية والعنصرية والفقر والجهل والمرض والتخلف بجميع أشكاله وصوره. ومن هذا المنطلق حاولت النخبة السياسية رسم صورة الجبهة التي تقودها على أنها قوة تقدمية تسعى لإحقاق الحق في إطار من القدرة على الالتقاء بجميع القوى التقدمية في أفريقيا والوطن العربي وأمريكا اللاتينية (شعراوي، 1977: 138).

هيمنة النظام الحبشي وممارساته القمعية

كان الاتحاد بين أريتريا والحبيشة والذي استمر بين العامين 1952-1962

مفروضا على أريتريا من قبل الأمم المتحدة، وبقرار منها (جبهة التحرير الأريتيرية، 1977). ذلك القرار كان جائرا بحق أريتريا حيث إنه حرم شعبها من حق تقرير المصير، وبدا الخروج عن المألوف واضحا فيه حيث تمت محاولة خلق تعايش بين أمة كانت تناضل من أجل الحرية والديمقراطية والاستقلال وبين نظام استبدادي يقوم على حكم الفرد، وسرعان ما اتضحت حقيقة عدم إمكانية التعايش بين الطرفين؛ ففي سبيل تحطيم الحياة السياسية الأريتيرية قام النظام الحبشي في عهد هيلاسيلاسي بالتخطيط لشل الاقتصاد الأريتيري شلا تاما عن طريق الاستيلاء على واحد من أهم مصادره، وهو عائدات الجمارك؛ وعن طريق إغلاق العديد من المصانع وتفكيكها ونقلها من أريتريا إلى الحبشة؛ وعن طريق عرقلة التنمية الاقتصادية الأريتيرية بشكل عام، بالإضافة إلى ذلك فقد صودرت أيضا حرية الكلمة وقمعت الصحافة وسجن القائمون عليها، وتم سحب جميع الصلاحيات التي كانت تتمتع بها الجمعية الوطنية الأريتيرية (البرلمان) بالإضافة إلى إلغاء صلاحيات جميع السلطات الأخرى وخاصة القضائية منها التي استبدلت بالنظام القضائي الحبشي، وعلاوة على ذلك فإنه تم فرض الأمهرية لغة رسمية وحيدة وتم إحراق جميع الكتب المكتوبة باللغات الأخرى كالعربية والتيجرية، تم أيضا إنزال العلم الأريتيري واستبداله بعلم الحبشة (Houtratt, 1981: 263).

وإذا ما كانت تلك الممارسات قد أدت إلى إفقار الطبقة العاملة الأريتيرية من جانب فإنها أدت من جانب آخر إلى نمو الحركات العمالية بشكل لم يسبق له مثيل، وإلى إنشاء نقابة الاتحاد العمالي في العام 1952، وفي الوقت ذاته خطط النظام وجهاز للقضاء عليها، وفي هذا السياق قام عملاء حكوميون بإطلاق النار على رئيس الاتحاد الذي أصيب بجروح بليغة، ومنع العمال من عقد أية اجتماعات ومنعت صحيفة نقابة الاتحاد العمالي من الصدور منعا باتا، وفي ظل تلك الظروف اضطرت الحركة العمالية للعمل في السر، وبدأت برنامجا مكثفا لتثوير الجماهير، وذلك بالتعاون مع الحركة الطلابية، ومع بداية العام 1957 انتشرت فكرة الثورة عبر القطر الأريتيري كافة، وبلغت ذروتها بقيام الاضراب الشامل في العام 1958، وفي مظاهرات شعبية عارمة قام المشاركون من عمال وطلبة وقطاعات أخرى من الشعب بشجب السلب والنهب الاقتصادي الذي قامت به حكومة الحبشة وطالبوا علنا باستقلال أريتريا، وكان رد فعل النظام الحبشي فوريا وقاسيا ودمويا حيث أمر قواته بفتح النار على المتظاهرين، وجرح وقتل المئات كما اعتقل آلاف آخرين، وبعد تلك

المذبحة لعب الطلاب الذين قاوموا امتحان الحقوق الوطنية والديمقراطية الأريتيرية عبر عقد الخمسينات دورا فعّالا في تنظيم حركة المقاومة السرية التي شكّلت بهدف قيام مقاومة مسلحة. وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أن ذلك القمع الشديد الذي مارسه السلطة الحبشية قد أثر سلبا على الحركة العمالية بالذات، والتي تفهقر دورها، وعانت حركتها الثورية من تخلف عن ركب الكفاح المسلح لمدة لا يستهان بها، وبالإضافة إلى ذلك فإن هجرة العمال الأريتيريين إلى الخارج تضاعفت نتيجة لعمليات الملاحقة والتفكيك اللتين قام بهما النظام الحبشي في صفوفها، ورغم أن العمال الأريتيريين لم يتوقفوا قط عن مساندة حركة الاستقلال على أنهم أعضاء وممولون لها سواء من داخل أو خارج أريتريا إلا أن حركتهم ذاتها بصفتها حركة عمالية منظمة كانت في أدنى مستوى لها عندما ظهر الكفاح المسلح بشكله المنظم (Houtrat, 1981: 263).

أما بالنسبة للفلاحين فإن الحكم الحبشي زاد من حالتهم سوءاً، حيث عمل على تركيز الإقطاع في المناطق التي كان يسود فيها بالإضافة إلى ظهوره في مناطق أخرى لم يكن موجوداً فيها من قبل مما فاقم من ظاهرة الإملاق التي عانى منها الشعب الأريتيري، وكما هو متوقع في وضع من هذا القبيل فإن موقع الشريحة العليا من البورجوازية الصغيرة قد قوي نتيجة لسياسات النظام الحبشي الذي منح أعضائها الامتيازات الاقتصادية والألقاب، ومن خلال الفساد والامتيازات بدأ أعضاؤها في حيازة ثروات شخصية كبيرة، وتحولت لهم الملكية العقارية التي كانت سابقا تخص السلطات الاستعمارية الغربية، وباستخدام الثروات المادية التي تراكت بين أيديهم بدأوا في تأسيس أعمال تجارية جديدة كإنشاء المصانع ومؤسسات التوزيع والتجارة، وشركات التأمين والنقل، واحتل الكثير من رموزها المراكز العليا في الهرم البيروقراطي والعسكري وقوات الأمن والشرطة مما مكّنهم من تركيز المزيد من القوة الاقتصادية والمالية في أيديهم (Hoben, 1972: 561-582).

وبقدوم رأس المال الأجنبي إلى القطر فإن تلك الشرائح العليا من البورجوازية الصغيرة أخذت تأخذ معالم طبقة بورجوازية أعلى بشكل أدق وأوضح، وبالطبع فإن تطور تلك الطبقة البورجوازية لم يكن سهلا لم تصادفه عوائق حيث إن ذلك الجزء من أعضائها الذين كانوا يفضلون أن يروا اتحاداً فيدراليا فضفاضاً مع الحبشة برزوا معارضين للضم التام الذي قام به نظام هيلاسيلاسي، ولم يتمكن النظام من شراء الطبقات البورجوازية سواء الصغيرة التي كانت في طور التشكل أو الأعلى بسهولة

مما اضطره إلى تفتيتها وإذابتها، وأجبر الكثير من أعضائها على مغادرة القطر أو على إقصاء انفسهم ذاتيا عن النظام وسياساته، بالإضافة إلى ذلك فإن نظام هيلاسيلاسي قام بمكافأة ملاك الأرض الاقطاعيين عن طريق منحهم ألقابا ارستقراطية ومزيدا من الأملاك، وعين الكثير منهم في مناصب عالية في الهرم البيروقراطي، ففي الأراضي الأريتري المرتفعة تمت مكافأة العناصر الإقطاعية الموالية للنظام عن طريق تقوية مراكزهم السياسية وسلطتهم الادارية، وفي خضم ذلك بات أعضاء هذه الطبقات يشعرون بأنهم أكثر أمنا وقدرة على الاحتفاظ بمواقعهم الطبقية التي تتحقق من خلال امتيازاتهم، ذلك الشعور بالأمن والسيطرة مكثهم من العبث بنظام الدييسا السائد الذي ستتحدث عنه في إطار حديثنا عن البنى الاجتماعية والسياسية التقليدية للمجتمع الأريتري، ومكنهم أيضا من السيطرة التامة على النشاطات التجارية في الريف الأريتري بالإضافة إلى تمكينهم من إقامة وتطوير مصالح وأعمال في المناطق الحضرية أو المدن بشكل خاص، وفي المقابل أدى ذلك إلى تغييب المزيد من ملاك الأرض في الأراضي المنخفضة بنفس المستوى (Gamer, 1982: 310-312).

البنى الاجتماعية والسياسية التقليدية

للمجتمع الأريتري

يتكون المجتمع الأريتري من فلاحين مستقرين في مناطق الأراضي المرتفعة، ومن رعاة بدو متنقلين أو شبه متنقلين في الأراضي المنخفضة، ولزال الشكل الأول - الفلاحون المستقرون - ينتظم في تجمعات قروية تتكون من عائلات ممتدة، وتقليديا يوجد ثلاثة أنظمة من ملكية الأرض في معظم قرى الأراضي المرتفعة، فتحت مايسمى بالميريت ريستي Meriet Rist، أو الملكية العائلية يستطيع أفراد العائلة فقط استعمال الأراضي الخاصة بهم، والتي لا يمكن أن تباع أو يتم التصرف فيها إلا بموافقة أفراد العائلة جميعاً، وإلى جانب ذلك فقد ساد ذلك نظام الملكية الفردية للأرض أو بما يعرف بالميريت وركي Meriet worki، ولكن الطريقة الأكثر انتشارا هي مايعرف بالدييسا Diesa، وهي نوع من الملكية الجماعية أو القروية، وفي هذا النظام يوجد لكل فرد من أبناء القرية حق متساو مع أبناء القرية الآخرين في استعمال الأرض، وينقسم القرويون تحت هذا النظام إلى فئتين: الأولى هي عائلات الريستجنا Restegna، وهم تلك المجموعة من العائلات التي تنحدر من السكان الأصليين للقرية، والثانية هي تلك المجموعة من العائلات التي قدمت إلى القرية لاحقا وتسمى ماكالايت Makalai Alet، ويحق للفئة الأولى فقط المساهمة في إدارة

شؤون القرية حيث يتم اختيار جمعية من كبار السن الذين يمثلون عائلات الريستجنا لهذا الغرض، ومدة تلك الجمعية سبع سنوات، وغالبا ما يأتي أعضاؤها من بين أفراد العائلة الغنية والمتنفذة في القرية (Markakis, 1973: 365). أما أراضي الديسا فإنها تقع في تقسيمات ثلاثة وفقا لخصوبتها، ويتم توزيع أرض من كل قسم على أهل القرية كل سبع سنوات، ويتم استغلال الأرض بصفة شخصية وفقا لهذا النظام تكون فيها وسائل وأدوات الإنتاج مملوكة ملكية خاصة للأفراد، ومما تجدر الإشارة إليه أن الأراضي الأريترية المرتفعة كانت ولا زالت عالية الكثافة السكانية نسبيا في حين أن الأراضي الزراعية فيها متفرقة بمعنى أنها منفصلة عن بعضها البعض جغرافيا، ولا تزال الوسائل التقنية الحديثة في الزراعة غير مستخدمة، ومعظم الفلاحين سكان الهضبة الأريترية من المسيحيين الأقباط، وتمتلك الكنيسة القبطية قدرا لا يستهان به من الأرض في الجزء المذكور (Brietzke, 1976: 637-650).

ويسود في مجتمعات البدو الرحل وشبه الرحل التابعة لمختلف القوميات التي تقطن الأراضي المنخفضة نظام ذو بنى إقطاعية تتشابه فيما بينها إلى حد كبير، فينقسم مجتمع بني عامر البدوي المتنقل والواسع من حيث الكثافة السكانية في الأراضي المنخفضة الغربية إلى طبقتين منفصلتين عن بعضهما البعض إلى حد كبير، الطبقة الأولى هي الأرستقراطية المسيطرة على زمام أمور المجتمع، والتي تعرف بالنابتابس Nabtabs. والطبقة الثانية هي الأغلبية الساحقة وهي طبقة مغلقة من الأقنان Serfs التيجريين⁽³⁾. ومما تجدر الإشارة إليه أنه في مجتمع بني عامر ليس هناك شكل واضح لملكية الأراضي الرعوية إنما غالبا ما تتم السيطرة على تلك الأراضي من قبل المجموعات أو الفئات عن طريق العادة أو الاتفاقيات التقليدية الضمنية، ويحق للأقنان وفقا لهذا النظام امتلاك قطعانهم الخاصة بهم ولكنهم مرتبطون بالأرستقراطية عن طريق سلسلة من الالتزامات الإقطاعية كالجزية أو الهدايا الإلزامية أو السخرة، وتزود تلك الالتزامات السادة الإقطاعيين بفائض الدخل أو الربع الذي يستعملونه بدورهم لزيادة ثرواتهم وتنميتها. وتمت تقوية ذلك النوع من الانقسام عن طريق الامتيازات الطبقية الاجتماعية والسياسية التي تمتعت بها الطبقة الإقطاعية (Ottaway, 1976: 469-486). وتم إقصاء الأقنان عن الحياة السياسية للمجتمع بشكل مطلق وأسندت إليهم الأعمال اليدوية وغير المستحبة فكانوا ضحية للوصمة الاجتماعية التي ألصقت بهم (Houtrat, 1981: 258).

وقامت جبهة التحرير الأريترية عند تأسيسها بتعريف الصراع الثوري بأنه عمل

وطني وعمل اجتماعي في الوقت ذاته، ويبدو أن تعريفاً من ذلك القبيل لم يأت من فراغ بل هو أحد أهم مخرجات الصراع السياسي الحاد في داخل حركة التحرير الأريتيرية ذاتها، ودار النقاش المر الذي نشأ في صفوف جبهة التحرير الأريتيرية في القسم الثاني من الستينات والذي تبلورت نتائجه في ولادة الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا في العام 1970 حول طبيعة وأهداف وماهية القوى المحركة للثورة، وقد توصلت عناصر جبهة تحرير أريتريا السابقة والتي تشكل الآن الشريحة العليا للنخبة السياسية والعسكرية في الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا إلى قناعة مفادها أن الطريق الوحيد إلى النصر هو الصراع على جبهتين: هما الاستقلال الوطني وتحقيق التغير الديمقراطي للمجتمع الأريتيري⁽⁴⁾. ويشير البرنامج الآنف الذكر إلى إقامة دولة ديمقراطية شعبية تهدف إلى إزالة جميع الأجهزة الإدارية التي أقامها النظام الحبشي وإلى إزالة جميع القوانين المعادية للوطن وللديمقراطية، وإلى إلغاء جميع الاتفاقيات العسكرية والسياسية والاقتصادية التي أبرمتها الحبشة مع الدول الأخرى وتخص أريتريا، ويبدو أن تلك الأهداف المعلنة تعكس إلى حد كبير الفكر الذي تتبناه النخبة السياسية في الجبهة، ووفقا للتحليل الذي أجرته تلك النخبة فإن هذين الجانبين لمعركة التحرير متداخلان إلى حد كبير، وإلى درجة يستحيل فيها فصل الواحد منهما عن الآخر، ولا يمكن تحقيق التطلع الشعبي إلى الاستقلال والمحافظة عليه مالم يتم تحويل الطبيعة الاستغلالية لتركيبية المجتمع بحيث تصب في مصلحة السواد الأعظم من الجماهير الشعبية، ونظير ذلك فإنه كان من غير المجدي التفكير في تحقيق تطلعات ومطالب الجماهير الأساسية خارج نطاق أريتريا المستقلة.

ويبدو من الطرح الجديد الذي تتبناه الحكومة الاريتيرية المؤقتة والتي تشكل عناصرها من الكوادر القيادية التي شكلت النخبتين السياسية والعسكرية في الجبهة الشعبية، ومن ممارسات النخبة السياسية للجبهة المذكورة خلال تاريخها النضالي الطويل منذ إنشائها أنها ستأخذ في حساباتها ثلاثة أمور مهمة عند الرغبة في صياغة الشكل النهائي لطبيعة النظام الاجتماعي والسياسي الذي سيهيمن في أريتريا، الأمر الأول أن السياسات الإمبريالية وسياسات الاستعمار الجديد هي المسبب الأساسي الذي جر الشعب الأريتيري لكي يخوض النضال الطويل الذي خاضه، وقاسى من خلاله شتى أنواع المعاناة، وبالإضافة إلى ذلك فإن تلك القوى ذاتها هي التي عملت أيضا على عرقلة حق الشعب الاريتيري في تقرير مصيره ولا تزال تعرقل، إما

عن طريق مشاركتها المباشرة في قمع الثورة سابقا (Houtratt, 1981: 265) وإما عن طريق محاولتها استخدام الثورة ذاتها لتحقيق مآربها الاستعمارية الخاصة بها⁽⁵⁾. والأمر الثاني فانه بحكم طبيعته الاقطاعية الذاتية والتابعة فان العدو الذي واجه المحاربين الأريتريين كان متخلفا وقاسيا ومفلسا من أية حلول سلمية للمعضلة الأريتيرية. والأمر الثالث والأخير هو أنه من الضروري الأخذ بعين الاعتبار الأخطاء الجسيمة والإحباطات المحزنة التي صاحبت السنوات الأولى للثورة المسلحة. ففي تلك الفترة. وبغض النظر عن التأييد الشعبي العام. وقعت قيادة حركة التحرير تحت سيطرة عناصر إقطاعية وبورجوازية سعت إلى تحقيق الاستقلال عن طريق أقصر السبل وبالسرية الممكنة، وذلك هو التحليل الذي قامت به النخبة السياسية التي تقود الجبهة الشعبية، ومن ثم تبنته خطأ سياسياً ومعتقدا حاربت في سبيله.

وعندما انفصلت الجبهة الشعبية عن جبهة تحرير أريتريا الأم فان النخبة السياسية التي تقود الأولى رأت أنه من الجوهرى جدا تعريف التناقض الطبقي الموجود على الأرض الأريتيرية، ووجدت أن السبب الرئيسي الذي أدى بالثورة إلى التقهقر في الفترة التي كان فيها الصراع المسلح تحت قيادة جبهة تحرير أريتريا هو عدم وجود تحليل للمجتمع الأريتري ولطبقاته المختلفة ولتوجهات ومواقف تلك الطبقات من الثورة الأريتيرية برمتها، لذلك. وعبر استقصاء مفصل. فإن النخبة السياسية القائدة قامت بتحديد أو تسمية تلك الطبقات التي نظرت إليها على أنها تشكل أهدافا للصراع وتلك الطبقات التي نظر إليها على أنها قوى للتغيير⁽⁶⁾.

النخبة السياسية وتحديد الأهداف الاجتماعية للثورة

قامت النخبة السياسية التي تقود الجبهة الشعبية في العام 1975 بنشر نتائج استقصاء أجرته للبنى الطبقي في الأراضي الريفية العالية، ولوحظ بأن الطبقة الإقطاعية تمتلك في تلك المناطق أراضي شاسعة ومزارع مختلفة المحاصيل. ويعد سيدا اقطاعيا كل من تملك مايزيد على ثماني تسميدات⁽⁷⁾ من الأرض ومايزيد على أربعة أزواج من الجاموس، ولايقوم السيد الإقطاعي بالمساهمة في الإنتاج ولكنه يستغل قوة عمل مجموعة من المستأجرين tenants، وغالبا ما يتلقى منهم ما بين 25 الى 50 بالمائة من المحصول ريعاً للأرض بالإضافة إلى اغتصاب مجموعة من الخدمات والمدفوعات بدون مقابل، وعلاوة على ذلك فإن المراباة كانت جزءاً أساسيا وشائعا من ممارسات الإقطاع، فعن طريق إقراض الفلاحين المعدمين بسعر فائدة ضخمة أسس أولئك الاقطاعيون والمرابون لأنفسهم دخلا ثابتا ومرتفعا بالإضافة

إلى تراكم ثروات طائلة بين أيديهم، وفي الأراضي الأريتيرية المنخفضة تم استغلال المستأجرين بالطريقة نفسها. فقد احتكرت الطبقات الإقطاعية الحياة الاقتصادية والتجارية في المناطق الريفية، وتاريخيا كان الإقطاع مرتبطا بالمستعمر سواء أكان الايطالي أم البريطاني أم الحبشي مستمدا بذلك سندا لمراكزه، تلك المراكز قويت بشكل كبير من قبل نظام هيلاسيلاسي الإقطاعي واستمر نظام منجستو هيلاميريام في التحالف مع بعض رموزها بهدف ضرب التماسك الشعبي الأريتيري مما جعل تلك الطبقات هدفا أساسيا للثورة وعملت النخبة السياسية على توجيه الأمور بحيث يتم ضرب مصالح تلك الطبقات بغرض تفكيكها وإزالتها والقضاء عليها (Houtrat, 1981: 265).

ويجدر بنا الاستدراك هنا أنه برغم تحالف الدرق مع تلك القوى إلا أنه حاول فيما قبل نجاح الثورة الأريتيرية القيام بعملية إصلاح لنظام ملكية الأرض بهدف القضاء على الشكل القديم للنظام الإقطاعي السائد، ولكن ما قام به لم يكن كافيا ولم ينفذ تنفيذا صحيحا في جميع المناطق. وبقيت المسألة على حالها في غالب الأحيان حيث اعتمد المركز الاجتماعي المرموق والثروة والقوة على ملكية الأفراد للأرض، وملكية الأرض عملية معقدة جدا وتعتمد على خصوصيات كل إقليم من أقاليم أريتريا وعلى نوعية الكثافة السكانية الموجودة في ذلك الإقليم، وفي قطر يشكل فيه المشتغلون بالزراعة وما يتصل بها حوالي 95 بالمائة من الكثافة السكانية، في حين أن من يملكون الأرض هم قلة من الإقطاعيين وكبار الأغنياء، فإن فكرة إصلاح ملكية الأرض تعد ذات شعبية واسعة، لذلك فقد حاولت الجبهة الشعبية ذاتها القيام بإصلاحات تتعلق بالأرض عندما تمكنت من تحرير بعض المناطق خلال الثمانينات، ولكن تلك الإصلاحات لم تسر بيسر وسهولة بسبب ظروف الحرب وبسبب تدخلات النظام الحبشي المستمرة وبسبب المعارضة التي نشأت في أوساط الكثير ممن مست مصالحهم.

والهدف الرئيسي الثاني للثورة هو الشريحة العليا من البورجوازية. ووفقا لتصنيف الجبهة فإن هذا القسم يتكون من البورجوازية الكومبرادورية، ومن البورجوازيين البيروقراطيين، وكما هو شائع في جميع دول الأطراف التابعة أو جميع الدول التي يحلو للبعض تسميتها بالدول المستعمرة استعمارا جديدا فان الطبقات والفئات الاجتماعية المذكورة تخدم كوكلاء محليين للرأسمال العالمي ترأس تجارة الاستيراد والتصدير والمؤسسات المالية والاهتمامات المتعلقة بالصناعة والتجارة

(Abdullah, 1984: 148-180) و(عبدالله، 1986: 101-104). وبالنسبة لأريتريا فإن تلك الفئات عارضت الاستقلال الأريتري بشكل مطلق، ووقفت ضد حركة التحرير الثورية منذ البداية، أما فيما يتعلق بالبورجوازية الوطنية في أريتريا فإنها صغيرة الحجم، وتفتقر إلى أية صيغة من النفوذ. ويشير تاريخ الصراع من أجل الاستقلال إلى أن أقلية من بين أفراد تلك الفئة قدمت دعما متذبذبا للثورة في الحين الذي بقيت فيه الغالبية منها محايدة، وعطفا على ذلك فإن الجبهة الشعبية تتخذ موقفا حذرا منها برغم ما يصرح به رموز نخبتها السياسية، وعلى رأسهم أمينها العام اسيااس افورقي بأن الجبهة تلتزم باتاحة الفرصة للجميع للمشاركة السياسية اقتناعا بأن الاستقرار والديمقراطية لن يتحققا إلا من خلال المشاركة وفتح المجال لجميع الأطراف⁽⁶⁾.

القوى الاجتماعية المساندة للثورة

مع قيام الجبهة الشعبية وتشكل النخبة السياسية التي تقودها، نظرت النخبة إلى اتحاد العمال والزراع على أنه أساس الثورة الأريترية، وعلى أن الطبقة العاملة هي الأساس الموضوعي لتعزيد شعور اجتماعي طبقي حقيقي وبأنها هي الحارس الأمين لمكتسبات الثورة، ولكن الطبقة العاملة تعد صغيرة جدا مقارنة بطبقة الزراع، فهي تتكون من البروليتاريا الصناعية والزراعية، وتوجد الأولى في الصناعات التحويلية وأعمال التشييد والبناء، وفي حقل المواصلات والاتصالات وفي قطاع صناعة الخدمات، في الحين الذي توجد فيه الثانية في المشاريع الزراعية الضخمة التي تشغل من قبل الرأسمال الأجنبي، ويلاحظ بأن الأوضاع المعيشية العمالية متدنية جدا وذلك بسبب انخفاض الأجور أسوة بما هو سائد في الأفطار التابعة الأخرى في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وبالمثل فإن غالبية العمال الأريتريين من أصول فلاحية تربطهم بالريف علاقات وثيقة ويعتقد البعض بأن هذا الأمر يعد عاملا إيجابيا بالنسبة لقوة تحالف العمال والزراع واستمرارية ذلك التحالف (Houtrat, 1981: 266-267).

وشكلت الطبقات الفلاحية، سواء الفلاحون المستقرون في الأرض أو الرعاة الرحل وشبه الرحل الركيزة الأساسية للثورة، وبرغم احتوائها على غالبية السكان فإنها أكثر الطبقات المستغلة، وعاش أعضاؤها حياة مزرية، وبالتالي فإنها تعد حليفا يعتمد عليه كثيرا من قبل الطبقة العمالية في المناطق الحضرية ومن قبل النخبة السياسية التي تقود. ولكن لا بد من التنويه في هذا السياق بأن من أشرنا إليهم على أنهم طبقة فلاحية لا يشكلون كيانا متجانسا (Johnson, 1981: 189-192). ونتيجة للاستقصاء الذي أجري بتوجيه من النخبة السياسية في الجبهة الشعبية فقد اتضح أن الغالبية

العظمى من تلك الطبقة تتكون من الزراع الفقراء جدا حيث إنهم يشكلون ما يقارب ستين بالمائة من مجموع أعضاء الطبقة المذكورة، وبالإضافة الى قوتهم العمالية الجسدية، يمتلك بعض المشار إليهم جاموسة واحدة وقطعة صغيرة من الأرض. ويتحاشى أعضاء هذه الطبقة استئجار الجاموس من الإقطاعيين والفلاحين الأغنياء الذين يطلبون جزءاً من المحصول وذلك عن طريق إقراض الجاموس بين بعضهم البعض، ولكن الزراع الفقراء الذين لا يملكون حيوان حراثة سوى قواهم البدنية يضطرون اضطراراً لاستئجار الجاموس من سادة الأرض الإقطاعيين ومن الزراع الأغنياء، وهناك أيضاً أعضاء آخرون ضمن هذه الطبقة وهم كبار السن، وفاقدو الأبوين، والنساء الأرامل منهن والمطلقات اللاتي لا يملكن سوى مساحة صغيرة من الأرض، ونتيجة لكونهم غير قادرين على فلاحه الأرض بأنفسهم فإن الظروف تجبرهم على تأجيرها إلى أولئك القادرين على فلاحتها. واعتماداً على الترتيبات التي تتخذ فيما بين الطرفين يتلقى مالك الأرض حوالي ثلث أو نصف المحصول الهزيل أصلاً، وأخيراً هناك فئة الذين لا يملكون شيئاً سوى قوتهم البدنية كالصغار غير المتزوجين، أو المتزوجين حديثاً، أو أولئك الذين يستقرون في القرية ولكنهم لا ينتمون إليها أصلاً، ولكي يتمكنوا من حفظ الرمح فإنهم إما أن يستأجروا الأرض أو أن يقوموا ببيع قوة عملهم إلى الإقطاعيين أو كبار الزراع وأغنيائهم. وليس من الصعب رؤية أن الحياة التي يعيشها الزراع الفقراء شاقة وتثير الشفقة، فانتاج مزارعهم لا يكفيهم على مدار العام، لذلك فإنهم يصبحون ضحايا للمراباة وللأتماط الأخرى من الاستغلال، ولكي يجددوا ما يقيم أودهم فإنهم يبحثون عن أعمال في المدن أو المزارع الأخرى خلال أوقات معينة من السنة، ولأنه لا يوجد لديهم ما يفقدونه فقد شكلوا مصدراً بشرياً مهماً للصراع من أجل التحرير (Houtrat, 1981: 266-267).

ونتيجة لتلك الظروف القاسية فإنه من المنطقي القول بأن أولئك الزراع الفقراء هم أول من سينادي بالإصلاح الزراعي المتعلق بالأرض، وهم الذين سيدافعون عن ذلك بضراوة، وتأتي مجموعة الزراع ذوي المستوى المتوسط في المرتبة الثانية حيث تشكل حوالي ثلاثين بالمائة من الطبقة الزراعية، والزراع الذي ينتمي إلى هذه المجموعة هو ذلك الشخص الذي يمتلك ثماني تسميدات من الأرض، وزوجاً من الجاموس، وقليلاً من الحيوانات المنزلية. وبشكل عام فإن الزراع المتوسط لا يستأجر عمالاً زراعيين، ولكنه يشارك شخصياً في الإنتاج. ورغم أن هؤلاء لا يضطرون إلى الهجرة للعمل في المدن والمزارع الأخرى فإنهم لا

يحققون من أرضهم مكسبا أكبر من ذلك الذي يسد عوزهم ورمقهم، ويرى هؤلاء بأن مستقبلهم سيكون أفضل لو أنهم ارتبطوا باصلاحات النخبة السياسية التي تشكل منها الحكومة الثورية المؤقتة، والتزموا باصلاحاتها وشاركوا عمليا في إنجاح تلك الإصلاحات⁽⁹⁾ وخاصة إذا ما حققت تلك النخبة نجاحات في هذا الصدد. وبالرجوع قليلا إلى تاريخ إصلاحات النخبة السياسية في بداية الثمانينات يلاحظ المرء بأن تلك النخبة تؤمن بأن الزراع متوسطي الحال قوة مهمة سيستفاد منها، وبأنها لا بد أن تسعى لكسب تأييدها ودعمها وذلك عن طريق التركيز على العمل لصالحها لإشعارها بوعيتها الطبقي، وعن طريق تسييسها ما أمكن ذلك (Houtrat, 1981: 266-267).

والزراع الغني هو ذلك الذي يملك أكثر من ثماني تسميدات من الأرض وأكثر من زوج واحد من الجاموس مما يعني أنه يملك وسائل إنتاج أفضل مما يمكنه بالتالي من انتاج منتجات زراعية أوفر وقد تكون ذات جودة أفضل. وهو غالبا ما يمارس زراعة الأرض التي يملكها بنفسه، ولكنه بالإضافة إلى ذلك يقوم باستئجار عمالة زراعية إضافية أو يقوم بتأجير وسائل الإنتاج التي يملكها لفلاحين فقراء. ويجدر التنويه هنا بأن الزراع الأغنياء يقومون بإقراض نفودهم ووسائل إنتاجهم الفائضة عن حاجتهم مقابل أسعار تعد باهظة بالمقاييس الأريتيرية المحلية، ويسيطرون على إدارة شؤون المجتمع الذي يعيشون فيه. ويمكنهم ذلك الأمر من تجميع فائض يتيح لهم في المقابل تحسين وتطوير ممتلكاتهم. ووفقا لتحليلات النخبة السياسية التي تقود الجبهة الشعبية لمجتمعات الريف الأريتيري فإن الزراع الأغنياء يمكن أن يكونوا ذوي توجهات وطنية، وبأن البعض منهم ساهم في حركة التحرير الشعبية، وعلى استعداد للمساهمة في عملية إعادة البناء حاضرا ومستقبلا. ولكن من الواجب الأخذ بعين الاعتبار أن تجارب التاريخ البشري الأخرى تشير إلى أن أعضاء هذه الفئة من الطبقة الزراعية تنظر إلى أية ثورة اجتماعية متنفذة ومقبولة من عامة الناس، وإلى أي تغير اجتماعي جذري في البنية الطبقية على أنه أمر يعمل حتميا في غير صالحها ويشكل خطرا على امتيازاتها، ولهذا السبب فإن تأييد هؤلاء الفلاحين الأغنياء للثورة لم يكن قويا أو حتى واضحا تمام الوضوح. لذلك فإن النخبة السياسية المسيطرة في أريتريا الآن تنتهج سياسة حذرة ومتعلقة في التعامل مع جميع الفئات الاجتماعية التي ينظر إليها على أنها كانت متقاعسة في دعم الثورة خلال مسيرتها، بل إن رموز تلك النخبة يعترفون بالحاجة الماسة إلى تجاوز فئات من ذلك القبيل والنظر إليها على

أنها فئات «مهملة وهامشية»⁽¹⁰⁾.

والطبقة الأخيرة من الطبقات الريفية هي طبقة السكان الرحل وشبه الرحل في الأراضي المنخفضة، وعدديا يعد هؤلاء جزءا مهما من سكان الريف، ولا يعد السكان الرحل مضطهدين فقط، ولكنهم يُعدّون المجموعة الأكثر تغريبا ونسياناً وتعرضا للاستغلال من بين فئات المجتمع الأريتري. فالرعاة شبه الرحل كانوا يجبرون على استئجار الأرض للرعي أو الحصاد «من قبل الإقطاعيين أو النظام الحبشي». وكانت تفرض عليهم الضرائب الباهظة، وبالإضافة إلى ذلك فإن ملاك الأرض كانوا يغتصبون منهم خدمات متعددة كالعمل بالسخرة ومدفوعات العطايا وغيرها، وقوة يعتد بها في مساندة الثورة فإنهم قووا الكفاح المسلح منذ بداياته الأولى، لذلك فإنهم عانوا كثيرا من قمع النظام الحبشي (Harbeson, 1976: 50).

وتشكل البورجوازية الصغيرة في المناطق الحضرية ما يقارب 20 بالمائة من الكثافة السكانية وبذلك فهي تشكل القسم الأكبر من السكان الحضري، حيث تحتوي على صغار التجار، والصناع ومالكي الصناعات التحويلية الصغيرة، والانتلجنسيا⁽¹¹⁾. وباستثناء ذلك الجزء البسيط الذي كان محايدا جدا او متحالفا كلية مع النظام الحبشي فإن هذه الطبقة لعبت دورا فعالا ومهما جدا في حركة الاستقلال بشكل عام وفي الكفاح المسلح بشكل خاص. ولكن الجبهة كانت مدركة للخطر الذي كانت ستشكله هذه الطبقة لو انها استطاعت السيطرة على الكفاح المسلح. فقد احتفظت الجبهة بتبني فكرة انه برغم امكانية الاعتماد على حقيقة ان هذه الطبقة حليف يعتمد عليه للجماهير المسحوقة الا ان الثورة لا تستطيع ان تحقق اهدافها الحقيقية سوى عن طريق الاعتماد الاساسي والثابت على تحالف قوى العمال والزراع تحت مظلة من توجيه الطبقة العاملة.⁽¹²⁾

النخبة السياسية والسياسات الاجتماعية الحضرية

تشير تجارب النخبة السياسية الأريتريّة إلى أنه عندما تمكنت الجبهة الشعبية من تحرير عدة مدن في النصف الثاني لعقد السبعينات، وخاصة العام 1977 قامت تلك النخبة بالتوجيه لدراسة أوضاع المدن المحررة من شتى جوانبها الاجتماعية والاقتصادية. وقامت أيضا بتشكيل خلايا سرية فيها وأعطت أهمية كبيرة لتعبئة وتنظيم الشعب في منظمات جماهيرية وفقا للطبقة أو الفئة الاجتماعية التي ينتمون إليها كالعمال والزراع والتجار الصغار والنساء والشبيبة، وكانت مدينة كيرن ثانية

مدن أريتريا هي الأرضية الرئيسية التي جرت عليها تلك التجارب، ذلك الأمر كون لدى النخبة السياسية خبرة لا يستهان بها في هذا المجال تجعل من مهمتها الآنية والقادمة في مجال التنمية الحضرية الشاملة أمرا ذا خطوط ومعالم واضحة، ففي حديث صحفي أدلى به اسيااس افورفي رئيس الحكومة الأريتريّة المؤقتة لمراسلي وكالة الأنباء الذين قدموا إلى أريتريا لتغطية احتفالات الأول من سبتمبر والذكرى الثلاثين لانطلاقة الثورة الأريتريّة قال بأن النضال سابقا لم يكن مقتصرًا على النضال المسلح، بل إن نضالات الشعب الأريتري كانت في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وكان للسياسات التي رسمتها النخبة السياسية أبعاد تلائم الظروف التي كانت سائدة آنذاك والتي من الواجب النظر في بعضها الآن لكي تلائم المرحلة الحالية التي يعيشها الشعب الأريتري وهي مرحلة الاستقلال وبناء الدولة العصرية⁽¹³⁾.

الاقتصاد:

من أهم المهمات السريعة التي عملت النخبة السياسية - ولا زالت تعمل - على تحقيقها هي وضع خطة جذرية لإنشاء قاعدة اقتصادية سليمة تهدف إلى خلق اقتصاد قوي يؤدي إلى تحسين مستوى الأحوال المعيشية لعامة الشعب، وتتميل النخبة السياسية في الوقت الراهن إلى بناء قاعدة اقتصادية تقوم على مبدأ الاقتصاد المختلط⁽¹⁴⁾، وذلك وعيا منها للتطورات الدولية التي يمر بها العالم الآن بعد الانهيار التام لما كان يعرف بالاتحاد السوفييتي، وزوال حكومات أوروبا الشرقية التي كانت تعتمد على التوجيه المركزي لاقتصادياتها، ويبدو في هذا الصدد أن الجبهة تبعد في هذه المرحلة بالذات عن أن تكون سياساتها الاقتصادية مبنية على قرارات سياسية محضة أو أهواء شخصية، فهي تعمل جاهدة على جعل اتخاذ القرارات حول الشأن الاقتصادي مبنية على أسس ومقترحات ودراسات للخبراء الاقتصاديين فهي مسألة فنية أكثر منها سياسية⁽¹⁵⁾. وبهذه الطريقة فإنها تتيح لنفسها المجال لانتهاج سياسة اقتصادية مرنة تبعدها عن الجمود في التعامل مع الأوضاع الاقتصادية في الوقت الذي تتيح فيه تلك الطريقة للشعب أن يحدد خياراته الاقتصادية بناء على رأي خبرائه واقتصادييه⁽¹⁶⁾.

وفي نظر النخبة السياسية فإن عملية الإصلاح الاقتصادي مترابطة ومتشابكة، وجاء هذا الطرح مبكرا فيما كانت تناادي به تلك النخبة التي رسمت الخطوط

العريضة لسياسات الجبهة الشعبية، لقد كانت برامجها تحتوي على نقاط تتعلق بالإصلاح الاقتصادي الشامل. وفي هذا السياق قامت بالمناداة بتأسيس مصرف مركزي يشرف على مجموعة من المصارف التجارية بحيث يقوم الأول بصك عملة وطنية خاصة بأريتريا، وتقوم المصارف الأخرى بمساعدة الدولة والرأسمال الوطني الأريتري على القيام بعملياتها التجارية العادية، كما نادى بوضع سياسة ضريبية عادلة ترفع الضيم عن كاهل الجماهير وتساعد على إدارة البلاد والدفاع عنها وإنجاز الأعمال الانتاجية والخدمات الاجتماعية، وطرح مسألة إنشاء شركات التأمين وشركات التمويل الاستثماري، وجعل القرار المتعلق بها مركزيا في سبيل مراقبة النشاطات الاقتصادية ودفع وتيرة التطور الاقتصادي. ونادت أيضا بدعم الصناعة الوطنية في سبيل تحقيق مصلحة المنتجات الوطنية عبر وضع وتنفيذ سياسة جمركية عقلانية وراشدة⁽¹⁷⁾.

وفي الوقت الراهن فإن النخبة السياسية المهيمنة تسعى إلى إصلاح مايمكن إصلاحه من الأمور التي ترى بأنها ستساعد في تشغيل عجلة الاقتصاد، فهي تسعى إلى إصلاح شأن الخدمات التموينية عن طريق إصلاح شبكات تموين المياه والكهرباء والمواصلات والاتصالات، وتزويد السكان بالسلع الأساسية كالوقود، فعلى هذا الصعيد أبرمت الحكومة الأريتيرية المؤقتة مثلاً اتفاقاً مع كل من شركة موبيل أويل، وشل، وتوتال، ويقضي هذا الاتفاق بأن تستأنف الشركات المذكورة أعمالها في أريتريا وفقاً للقوانين الأريتيرية، وجاء الاتفاق المذكور في أعقاب المباحثات واللقاءات التي جرت بين الطرفين لمناقشة عملية جلب الوقود وتوزيعه في الأسواق الأريتيرية، وستقوم تلك الشركات بإعادة إصلاح مستودعات ومحطات الوقود التي دمرت إبان فترة الحرب، وكذلك باستكمال مشروع بناء مستودعات البترول التي بدأ العمل في تشييدها في مدينة عصب قبل التحرير⁽¹⁸⁾. وبغض النظر عن الصعوبات التي يمكن أن تواجهها فقد استطاعت النخبة وإلى الآن تحقيق بعض النجاحات في هذا السبيل. فقد تم تشغيل الكثير من المصانع التي توقفت نتيجة لضراوة المعارك وذلك بمشاركة المقاتلين للعمال في عملية التشغيل عن طريق إعادة تأهيل أولئك المقاتلين حتى ينخرطوا في الحياة العامة من جديد⁽¹⁹⁾.

وتقوم النخبة أيضاً بإعادة بعض المؤسسات المالية والممتلكات التي أممها الدرق من أصحابها إليهم. الأمر الذي سنتحدث عنه بشكل أكثر تفصيلاً عند حديثنا عن موضوع الأراضي والمباني والمنازل، وعلى هذا الصعيد قامت الحكومة

الأريتيرية المؤقتة بإعادة ثلاث مؤسسات صناعية تقوم بإنتاج الملح إلى أصحابها في منطقة دنكاليا، كان نظام الدرق قد أممها⁽²⁰⁾. بالإضافة إلى ذلك فإنها قامت برفع أجور العمال وسنت سياسة تتعلق بأسعار السلع المتداولة في شتى المناطق، ووضعت سقفا أعلى للأرباح التي يمكن أن يحصل عليها تجار الجملة مقداره 10 بالمائة من ثمن السلعة، وبالإضافة إلى ذلك فقد أسست سلسلة من المتاجر التعاونية التي تقل فيها أسعار المواد الغذائية عن المتاجر الخاصة، وكما يذكر الأمين العام للحكومة الأريتيرية المؤقتة فإن الهدف من هذه السياسة ليس تحسين مستوى معيشة السكان فقط بل القضاء على الاستغلال والجشع من قبل ملاك المشاريع الخاصة لتحقيق الأرباح الفاحشة وتحقيق الثروات الطائلة في مدة وجيزة مستفيدين من ظروف الحرب القاسية التي خرجت منها البلاد لتوها⁽²¹⁾.

وتشير الخطوات والجراءات التي تتخذها النخبة السياسية إلى أنها حريصة على رفع معدل النمو الاقتصادي، وعلى الاستفادة من الموارد الطبيعية، وعلى خلق فرص عمل أوسع للشعب، وعلى تقديم التكنولوجيا والمعرفة الحديثة، وعلى الاضطلاع بتنمية اجتماعية واسعة وعلى توسيع الطاقة التصديرية للقطر، وفي سبيل تحقيق ذلك فإنه يبدو أن الكثير من الشعارات التي كانت ترفعها النخبة إبان حرب التحرير وخاصة تلك المتعلقة منها بالنهج الاشتراكي المفرط باتت الآن محل نظر، وبالفعل تم العدول عن بعضها. وتواؤما مع ذلك التوجه المحدث فإن قانون الاستثمار الجديد الذي أصدرته الحكومة الأريتيرية المؤقتة يشير إلى أن النخبة السياسية باتت تعترف بدور قوى السوق في عملية التنمية الاقتصادية، ونتيجة لذلك نلاحظ أنها أصبحت تشجع الاستثمار الخاص حيث إنها تقول الآن بأنه يشكل جزءا مهما جدا في سبيل تحقيق الطموحات الاقتصادية التي يصبو إليها القطر (Gazette of Eritrean Laws, 1991:1).

من هذا المنطلق فإنه يبدو أن الطرح القديم الذي كانت تتبناه النخبة السياسية عندما كانت تقود جبهة مقاتلة قد تغير إلى حد كبير عندما أصبحت تلك النخبة تقود حكومة وطنية ولو مؤقتة تقدر التزاماتها الداخلية والخارجية. وبهذا الصدد قال اسيااس افورقي:

«إذا نظرنا إلى الهيكل الذي كانت تعمل في إطاره الجبهة الشعبية في المناطق المحررة في السابق وقارناه بالأوضاع التي استجدت بعد التحرير الكامل لأريتريا، فإن

المسألة «الكبيرة» والملحة التي ظلت تواجهنا هي: القيام بإعادة تنظيم العمل من أساسه ووضع برامج جديدة على مستوى عموم الوطن⁽²²⁾.

ولكن يجب الاستدراك هنا بأن التوجهات الجديدة لن تخرج عن الإطار العام لسياسات النخبة السياسية التي قادت الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا حيث إن تلك النخبة تعمل على إيجاد أرضية للنظام السياسي المستقبلي لأريتريا تقوم على ما أرسته تلك النخبة سابقا وإن كانت لا تعتقد بأنها ستحتكر السياسة وصلاحيه رسم السياسات مستقبلا، وتنتقل في هذا الطرح من منطلق أن سياساتها خلال قيادتها للجبهة الشعبية كانت غير جامدة في التعامل مع المتغيرات التي فرضتها الأحداث، ومن أن الاتجاه العام لها مازال موجودا ومن أن التعامل مع الواقع الجديد سيؤخذ في الحسبان، لأن قيادة الجبهة منذ تأسيسها كانت تتطور وتكيف مع التغيرات التي كانت تحدث من حولها⁽²³⁾. لقد كان الطرح السابق يعتمد وبشكل كبير على وجود قطاع تكون فيه وسائل الإنتاج والعملية الإنتاجية مملوكة للدولة التي تقوم من خلال تلك الملكية بالتوجيه المركزي للإنتاج⁽²⁴⁾. وكانت النخبة السياسية تنظر إلى رسالتها على أنها متكاملة بحيث تشمل تحرير أريتريا من الاستعمار بالإضافة إلى النضال على الجبهات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى الصعيد الاقتصادي بالذات كانت تهدف إلى إحداث تحولات اقتصادية لتحسين مستوى الحياة المعيشية للشعب. وفي ذلك السياق كانت أطروحاتها تشتمل على إصلاحات في مجال الصناعة والتجارة والشؤون المالية وشؤون الأراضي والمباني في المدن، ففي مجال الصناعة كانت النخبة السياسية في الجبهة تطرح القيام بإجراءات تركز على تأميم جميع المصانع التي كانت بحوزة المستعمر الحبشي سواء أكانت بيد الحكومة أم بيد الافراد، أحباشا أو أريتريين تعاونوا مع النظام الحبشي وكانوا عملاء له بالإضافة إلى ما تملكه الأجانب الذين صنفوا على أنهم كانوا معادين للثورة، لقد كان طرح النخبة السياسية يميل إلى جعل المصانع الضخمة والثروات الطبيعية كالمعادن والنفط والثروة المائية ووسائل الاتصال والمواصلات العامة ومصادر الطاقة ملكا للدولة، وكانت تنادي أيضا بالعمل على استغلال الثروة المائية وخاصة البحرية منها والتوسع في الاستفادة مما تحتويه من معادن عن طريق القيام بأعمال التنقيب عنها، وتطوير الثروة السمكية، وبالإضافة إلى ذلك فإنها كانت تنادي بتشجيع الرأسمال الوطني للمساهمة في البناء الوطني وذلك عن طريق السماح لملاكه

بإنشاء المصانع والورش وامتلاكها، وكانت تطرح أيضا أن تقوم الدولة بالشروع في محاولة إنشاء صناعات ثقيلة توخيا للاستفادة من ذلك في تطوير وتوسعة الصناعات الخفيفة وتطوير الزراعة والتخلص ما أمكن من التبعية الصناعية⁽²⁵⁾.

الزراعة:

أما فيما يتعلق بالإصلاح الزراعي فإنه في ضوء ما قدمته النخبة السياسية من برامج في هذا الصدد يستطيع المرء أن يشير إلى أن تلك النخبة تقوم الآن بالعمل على تنفيذ خطوات محددة في سبيل خلق علاقات طبقية جديدة تسيطر فيها الطبقات المسحوقة على نصيب أكبر من الثروة ووسائل الإنتاج ومن الإنتاج ذاته توخيا لتطوير الزراعة بشكل عام، فهي تقوم الآن بمصادرة جميع الأراضي التي كانت تحت سيطرة النظام الحبشي والمواطنين الأحباش، وعملاء النظام الحبشي الأريتريين وبخاصة الاقطاعيون منهم وتسخيرها لخدمة المواطن الأريتري، وتقوم بوضع المزارع الواسعة التي تحتاج إلى تقنيات متقدمة لاستثمارها واستغلالها الاستغلال الأمثل تحت سيطرة الدولة وتسخير منتجاتها لمنفعة الجماهير الأريتريّة، وتقوم بالعمل على تحويل الأرض لمنفعة من يزرعها، وإجراء توزيع عادل لها، وتشجيع مناخ التعاون والعمل الجماعي ليساعد على إرساء نظم حديثة ومتطورة للزراعة والرعي، وتطوير إنتاجية الفلاحين عن طريق زيادة كفاءة الفلاح الإنتاجية كما وكيفا، ومن جانب آخر فإن النخبة السياسية ومن خلال برامجها الاقتصادية التي تطرحها تعمل على إيصال طرق الزراعة وتربية المواشي الحديثة إلى الفلاح الأريتري عن طريق تعليمه، بالإضافة إلى توفير الخبرة والاستشارة الفنية والأسمدة والخدمات البيطرية ومصادر المياه له في سبيل تخفيف معاناته وتحسين ظروف عمله ومعيشتة، وتقوم أيضا بتدريب وتأهيل الرعاة الأريتريين على الأساليب العصرية لتربية المواشي والرعاية الصحية لها، وعلى القيام بزراعة أعلافها، وتقديم الخبرة والاستشارة لهم توخيا لحثهم وتوعيدهم على الحياة الريفية المستقرة، وتعمل بجهد على حل النزاعات القائمة بين الأفراد والقبائل أو القرى على الأراضي الزراعية بسبب توزيعها بطرق غير عادلة من قبل الأنظمة الحبشية المتتالية، وعلى أساس من التفاهم، وبما يتفق مع المصلحة الشعبية والوطنية العليا، وتقوم أيضا بوضع المراعي الواسعة والغابات تحت سيطرة الدولة، والاعتناء بالغابات، وحماية الحيوانات البرية من الانقراض والشروع في حملة للتشجير في سبيل منع التربة من التعرية، ومصادر الأخشاب من النضوب، بالإضافة إلى ذلك فإن هناك مساعي حثيثة لتوفير المياه العذبة لاستخدامها في الزراعة وعلى نطاق واسع⁽²⁶⁾.

التجارة الخارجية:

يدور الحديث الآن وقبل عملية الاستفتاء المقررة في أبريل 1993 بأن أريتريا منطقة لا تستطيع الاعتماد على إمكانياتها الاقتصادية الذاتية لكي تشكل دولة تستطيع أن تشق طريقها بين الأمم، ولكن النخبة السياسية الأريترية تدحض هذا القول، وتؤمن بأنه لا توجد دولة في العالم تتحرك بمفردها بالاعتماد على إنتاجها وعلى مواردها الذاتية فقط دون أن تتعاون مع بقية الدول الأخرى، وانطلاقاً من ذلك فإنه رغم الطرح السابق الذي كانت تتبناه تلك النخبة من أن التجارة العالمية هي أحد أسباب تخلف دول عالم الجنوب فإنها تبدو في الوقت الحاضر مستعدة لقبول حقيقة أن للتجارة العالمية تأثيراتها الإيجابية على هذه الدول⁽²⁷⁾. ومما يدحض مقولة أن أريتريا لا تتمتع بإمكانات اقتصادية معقولة ما كان حاصلًا في الماضي حين كانت أريتريا منفردة تنتج ثلث المنتجات الأثيوبية، إذ كانت هناك 165 مؤسسة إنتاجية في أريتريا تضم 59 ألف عامل مما كان يشكل 35 بالمائة من إجمالي النشاط الاقتصادي في أثيوبيا الاتحادية، وإلى جانب ذلك كان لدى أريتريا بنية تحتية متطورة نسبياً، وأيد عاملة فنية ذات كفاءة عالية، وخطوط مواصلات متنوعة، حيث كان يوجد خطٌ للسكة الحديدية يمتد مسافة 352 كيلومتراً ويربط بين الكثير من المدن المهمة كمصوع وقندع، ونفاسيت وأسمرة، وكيرن، وأغوردات. وكان لديها طرق اسفلتية تمتد مسافة 550 كيلومتراً، وطرق معبدة أخرى طولها 2500 كيلومتر، وموانئ على امتداد الساحل، ومطار حديث، ومطارات صغيرة متعددة في مدن اغوردات ومصوع وكندوفالسي وغيرها. مجمل القول، كان للاقتصاد الأريترى قبل مجيء الاستعمار الحبشي أساس قوي وسليم، الأمر الذي مكّنه من المساهمة بقدر كبير في إنعاش وتقوية الاقتصاد الأثيوبي بعد الاتحاد الفيدرالي القسري بين أريتريا والحبشة. وكانت صادرات الحبشة في السنوات القليلة التي سبقت الاتحاد متدنية بلغت حوالي 81,5 مليوناً من الدولارات الأمريكية ارتفعت خلال السنوات الأربع الأولى للاتحاد ما بين 1951-1955 إلى 164 مليوناً، وسجل الميزان التجاري فائضاً بلغ 13 مليوناً من الدولارات الأمريكية عام 1951، ارتفع إلى 32 مليوناً في العام الذي يليه⁽²⁸⁾. ونتيجة للنهب الاقتصادي المنظم والتدمير المتعمد الذي قامت به الحكومات الحبشية المختلفة لمقدرات أريتريا، ونتيجة لموجات الجفاف المتتالية التي ألّمت بالقطر فإن الاقتصاد الأريترى أصبح في السنوات الأخيرة وقبل التحرير مباشرة على شفا الانهيار التام: (Houtratt, 1981: 263) الأمر الذي ورثته النخبة السياسية الحالية وأصبح من أولوياتها التي تحاول أن تجد لها حلاً ناجحة وسريعة.

جدول رقم (1)

* مابين العام 1972-1984 حركة الصادرات والواردات في أريتريا

م	العام	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	الفرق بين الصادرات والواردات
1	1972	97,655,899	36,316,080	61,329,819
2	1973	161,922,565	40,723,475	121,199,090
3	1974	208,516,616	47,327,999	161,188,617
4	1975	731,222,032	28,693,933	502,528,99
5	1976	72,122,022	24,502,935	47,619,087
6	1979	13,351,000	43,324,000	29,973,000-
7	1980	9,750,000	47,612,092	37,862,092-
8	1981	10,316,000	39,250,000	28,934,000-
9	1982	9,489,000	53,006,000	43,517,000-
10	1983	7,905,161	55,071,575	47,166,414-
11	1984	13,135,945	79,420,853	66,284,908-

* المصدر: مجلة المكتب الاستشاري التجاري في أسمرة. السنة السادسة العدد 1 (كما وردت في صحيفة أريتريا الحديثة. العدد 11، 56 مارس 1992: 6-7).

** لم تتوفر البيانات الخاصة بالعامين 1977 و 1978.

وقبل أن تتعرض أريتريا للدمار والقحط والاستعمار الحبشي كانت تحظى بإنتاج زراعي وفير ومتنوع المحاصيل يكفي للاستهلاك الداخلي ويصدر ما فاض منه إلى العالم الخارجي على شكل منتجات زراعية ومصنعة، وبإلقاء الضوء على موازين التجارة الخارجية الأريتيرية آنذاك (انظر الجدول رقم 1) يلاحظ المرء أن النخبة السياسية الأريتيرية محقة فيما تقول بأن لدى أريتريا إمكانات اقتصادية كبيرة يمكن أن تقود البلاد إلى خلق اقتصاد قوي ومتين إذا ما أحسن استغلال الموارد المتاحة، وإذا ما حصل القطر على دعم قوي من الخارج لإصلاح ما قام الأحباش بتدميره. (الحاج، 1992: 44). ويوضح جدول (1) أن أريتريا كانت تتمتع بميزان تجاري متميز، على الرغم من معاناتها من وطأة الاستعمار: ويوضح أيضا أن الميزان التجاري الخارجي الأريتيري تمكن من جلب عملات صعبة ذات مستوى معقول،

وذلك على الرغم من أوضاع الاقتصاد العالمي غير المستقر والذي تسوده المنافسات القوية، ولقد تحقق ذلك الفائض على الرغم من الوسائل التخريبية التي استخدمها المستعمر الحبشي لإضعاف بنية النظام الاقتصادي الأريتري في سبيل تحقيق أغراضه الاستعمارية. ويتلخص الهدف الاستعماري الرئيسي في إظهار ذلك الاقتصاد بالمظهر الضعيف الذي لا يمكن من خلاله لأريتريا أن تقول إنه يوجد لديها اقتصاد يمكن الاعتماد عليه، وتمت عملية الإضعاف تلك عن طريق نقل المصانع الأريتيرية إلى الحبشة، وبث الألقام في الأراضي الزراعية الخصبة، وحرق الغابات، وممارسة الضغوط على العمال الأريتريين المهرة في سبيل شل حركة نشاطهم الإنتاجي⁽²⁹⁾. ويشير جدول (1) أيضا إلى أن حالة الميزان التجاري الخارجي قد تدهورت كثيرا في السنوات من 1976 إلى 1984، الأمر الذي يعزى إلى ازدياد الممارسات القمعية في ظل نظام منجستو هيلاميريام (Farer, 1976: 20-48) مما ولد عجزا في الميزان التجاري الخارجي.

ويدعو أن النخبة السياسية الأريتيرية على يقين الآن بأنها تستطيع انتشال القطر من الحالة التي وصل إليها لأنها ترى أنه كانت لأريتريا وضعية متميزة فيما يتعلق بميزانها التجاري قبل أن يسيطر عليها المستعمر ويحل بها الدمار، وفي رأيها أن ذلك التميز وتلك الخصوصية التي صبغت التجارة الخارجية الأريتيرية والاقتصاد الأريتري بشكل عام يمكن أن يعود بفضل جهود أبناء الشعب الأريتري وذلك إذا ما لعب كل فرد قادر ومؤهل دوره في تطوير الاقتصاد، وخاصة إذا ما لعبت الرأسمالية الوطنية دورها المرتقب عن طريق مشاركتها الفعالة في مقدرات التجارة الخارجية، مستفيدة بذلك من الأوضاع المشجعة السائدة الآن في أريتريا، وترى النخبة السياسية أنه في سبيل تحقيق ذلك يستطيع ذوو الإمكانيات الاستفادة من السياسات الحكومية الجديدة التي أخذت تحفز الهمم للاستفادة من فرص الاستثمار في شتى المجالات (1: 1991, Gazette of Eritrean Laws). وفي حقيقة الأمر جاء توجه النخبة السياسية في هذا المجال مبكراً وقبل التحرير، وتشير الأدبيات التي طرحتها النخبة السياسية التي كانت تقود الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا إلى أنها كانت تتبنى برامج تقوم على القيام بإصلاحات واسعة بهدف إنشاء بنية أساسية قوية تساهم في تطوير التجارة على الصعيدين الداخلي والخارجي. كانت تلك النخبة تطمح مثلاً إلى القيام بإنشاء شبكة مواصلات ونقل متكاملة تحتوي على العناصر الأساسية من برية وبحرية وجوية، وكانت تطمح في العمل على نشوء وضع مختلط للمجال

التجاري على وتيرة الاختلاط الذي أشرنا إليه عند الحديث عن الوضع المختلط للمجال الاقتصادي بشكل عام مع إتاحة المجال للدولة للرقابة على القطاع الخاص توخيا لتلافي السلبيات التي قد يفرزها إطلاق العنان له بلا رقابة، ومن جانب آخر فإنه نظرا للندرة الموجودة في البضائع الاستهلاكية الأساسية وخاصة الغذاء من لحوم ومنتجات زراعية وغيرها فإن النخبة السياسية كانت تخطط للسيطرة على تصدير مثل تلك البضائع لكي لا يحدث شح فيها يعاني منه عامة الناس، مع ضبط الإسراف في استيراد الكماليات غير الضرورية ومكافحة جميع عمليات التصدير والاستيراد غير القانونية لجميع السلع، وإضافة إلى ذلك كان التفكير جاريا لتشجيع تبادل المنتجات المحلية المتنوعة بشكل عقلاني ورشيد مع الحد من المبالغة في أسعارها بالإضافة إلى الرغبة في إقامة علاقات تجارية متوازنة مع جميع أقطار العالم بغض النظر عن أشكال تلك النظم وتوجهاتها الأيديولوجية أو مواقفها السياسية من شتى القضايا⁽³⁰⁾.

الأراضي والمباني والمنازل:

من المشاكل الملحة التي تواجه النخبة السياسية الأريتيرية في موضوع إعادة البناء الشاملة موضوع الأراضي والمباني والمنازل التي تم تأمينها من قبل نظام منجستو هيلاميريام البائد أو بما كان يعرف بالدرك. هذه المسألة أصبحت مثار اهتمام الناس قبل التحرير الكامل لأريتريا وبعد تحريرها، فقبل التحرير صدر بيان من قيادة الجبهة الشعبية يشير إلى أن الأراضي والمباني والمنازل التي أمتت يجب أن تعود إلى أصحابها، وجاء ذلك من ضمن سياسة أقرتها النخبة ضمن برنامج مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، وتضمنت تلك السياسة على وجه العموم خمس نقاط هي، أولا: وضع جميع أراضي المدن تحت تصرف الدولة وضمن ملكيتها، على أن يتاح استئجار تلك الأراضي من الحكومة بحيث يقوم القانون بوضع الضوابط المتعلقة بذلك. ثانيا: إعادة النظر الجذرية في إجراءات تأمين المساكن التي انتهجها النظام الحبشي. ثالثا: السماح للمواطنين الأريتيريين ببناء مساكنهم الخاصة، وبناء مساكن إضافية للإيجار من أجل حل مشكلة الإسكان. رابعا: أن تقوم الدولة بتحديد الإيجار القانوني آخذة بعين الاعتبار المستوى المعيشي لعامة الناس منعا لاستغلال الجماهير من قبل ملاك المساكن. خامسا: أن تقوم الدولة ذاتها ببناء مساكن للإسكان الشعبي. وفق خطة إسكانية متكاملة يستهدف منها المساهمة الفعالة في حل أزمة الإسكان⁽³¹⁾.

وعندما تم تحرير أريتريا، وتبوأّت النخبة السياسية مقاليد الأمور شرعت في محاولة حل المسألة عن طريق اتخاذ القرار السياسي حول الموضوع والذي لم يخرج كثيرا عما طرحته الجبهة الشعبية سابقا، ولكن من خلال الممارسة اتضح أن إعادة الممتلكات لا تتطلب قرارا سياسيا فقط بل تتطلب إجراءات قانونية معقدة أيضا. وأنه على كل من له منزل مؤمم أو مستولى عليه دون وجه حق ويطالب باستعادته تقديم الوثائق والشهود لكي يمكن إنصافه وتسليمه ممتلكاته، إلا أنه اتضح أن تنفيذ ذلك أضحى مرهونا ببدء جهاز العدل لأعماله، وعودة ذلك الجهاز ذاته لكي يعمل بكفاءة ليست بالعملية السهلة في مجتمع معقد التركيب كالمجتمع الأريتري. وقبل اكتمال إجراءات تشكيل الجهاز القضائي ناشد أمين عام الحكومة الأريتريّة المؤقتة أبناء شعبه، وبالتحديد كل مواطن أو أسرة تطالب باستعادة أية ممتلكات أمت منها سواء أكانت تلك الممتلكات منقولة أم غير منقولة، أن تقوم بتجهيز كل ما يطلب منها من وثائق وشهود وإثباتات حتى تتم عملية إرجاعها إليهم ببسر وسهولة⁽³²⁾.

وعندما اكتمل تشكيل جهاز العدل مؤخرا شرعت النخبة السياسية في تطبيق خطتها المرسومة لإعادة الممتلكات المصادرة إلى أصحابها بإصدار مرسوم حمل الرقم 16 لسنة 1991. تم بموجبه تشكيل هيئة أو مفوضية أنيطت بها مهمة إعادة العقارات والمباني والمسكن التي أممها الدرق وانتزعها عنوة من أصحابها الشرعيين، وحدد المرسوم سلطات وواجبات الهيئة باعتبارها الجهة التي ستقوم بإصدار شهادات التملك بعد التحقق والتقصي ودراسة الأدلة التي يتقدم بها كل فرد لإثبات ملكيته لعقار أو ممتلكات منقولة أو غير منقولة جرى تأميمها أو انتزاعها في العهد السابق، شريطة أن يكون قد اكتسب تلك الملكية بطريقة قانونية وأن يكون الدخّل قد تم الحصول عليه بطريقة مشروعة. وحدد المرسوم الوسائل والاجراءات وطرق التقاضي لإثبات الملكية والطعن وحل المنازعات، أما المنازل المؤجرة بموجب عقد بين المالك الشرعي والمستأجر فقد نص المرسوم على أن تبقى كما هي إلى حين صدور مرسوم آخر ينظم العلاقة بين المالك والمستأجر، في حين أصبح لزاما على الأفراد المقيمين بدون عقد إيجار في بيوت تركها أصحابها أن يخلوها بقوة القانون⁽³³⁾. وبدورها أعلنت المفوضية أنها ستقيم لجانا مساعدة في جميع المدن تتكون من وجهاء وأعيان كل مدينة. وذكرت في إعلانها الذي صدر في 27 أبريل 1992 أن هذه اللجان سوف تعمل على مساعدة المفوضية في عملية

التحقق والتحرري في ملكية المساكن والممتلكات العقارية في كل مدينة، وأنه سيتم تكوين اللجان على مستوى الأحياء متى ما دعت الضرورة إلى ذلك، وأوضح البيان أن عملية اختيار اللجان سوف تتم من خلال عقد اجتماعات لأعيان ووجهاء كل مدينة على حدة. وستجري انتخابات لاختيار الأعضاء بصورة ديمقراطية. ويشترط ألا يقل عمر العضو المنتخب في اللجنة عن 55 عاما وأن يكون مقيما في مدينته لأكثر من 20 عاما وأن يكون مشهودا له بالنزاهة⁽³⁴⁾.

التعليم:

وفقا لتقديرات الجبهة الشعبية فإن ما يزيد على 80 بالمائة من الشعب الأريترى كانوا أميين عندما انطلقت شرارة التحرير الأولى رغم خلق الاستعمار لأقلية متعلمة في المدن، ووجود بعض ذوي المهارات المهنية والتجارة، وخلال حرب التحرير فإن الجبهة الشعبية قدمت بعض الخدمات التعليمية في المناطق المحررة وخاصة في المجالين الاجتماعي والسياسي (Kinnoek, 1988: 35-40). ونظمت المدارس في جميع المناطق بحيث أصبحت تشمل تعليم الكبار إضافة إلى تعليم الناشئة وذلك بالتعاون مع المدرسين الذين استقطبوا من بين فئة المثقفين. وانتشرت المدارس في الريف حيث ركزت النخبة السياسية على تعليم أبنائه لأنهم كانوا أكثر الفئات الاجتماعية حرمانا من التعليم، وشمل التعليم الريفي أبناء الفلاحين والرعاة الرحل وشبه الرحل على حد سواء (Houtratt, 1981: 274).

ولا بد للمرء أن يشير هنا إلى أن النخبة السياسية التي تقود البلاد الآن واجهت ولا زالت تواجه تساؤلات كثيرة تطرح في المجتمع الأريترى حول أمور مجتمعية مهمة تتعلق بخصوصية هذا المجتمع، فهناك أسئلة من قبيل لماذا يفصل الدين عن التعليم مثلا؟ وأسئلة من قبيل: كيف تنظر النخبة إلى مسألة التعليم والاختلاط بين مختلف الفئات الاجتماعية؟ وبهذا الصدد يشير رموز النخبة السياسية إلى أنه توجد مؤسسات اجتماعية لديها كامل الحرية في النظر إلى الشؤون المتعلقة بالمجتمع، وليس من المتوقع أن تتحمل المؤسسات الحكومية أية مسؤولية بهذا الصدد انطلاقا من حرص النخبة القائدة على تجنب التعقيدات الدينية في مجتمع شديد التعقيد كالمجتمع الأريترى، وترى رموز النخبة أن الدين متروك لكل مواطن على أنه حق يمارسه بعيدا عن تدخل السلطة، ولا ترى أنه من واجبها فرض ديانة معينة على الشعب أو على أي فئة منه في إطار من الأوامر البوليسية، والهدف هو تقديم التعليم إلى الشعب بعيدا عن تدخل الدولة، فنشر الدين بين أبناء الشعب

الأريترى متروك للمؤسسات الدينية، وهي حرة في إيصال أمور الدين إلى مختلف الفئات، وفي فتح مدارسها. وفي الوقت ذاته فإن فئات الشعب الأريترى حرة في ممارسة تعليم الشعائر الدينية التي تراها، ولكن دون خلط بين العملية التعليمية والديانات، فالتعليم الحديث شأن أكاديمي يجب فصله عن أمور الدين⁽³⁵⁾.

وترى النخبة السياسية أن هناك حكمة في سياستها في هذا المجال أساسها عدم التدخل في المسائل الدينية، وذلك لأن التركيز على نشر ديانة دون أخرى في مجتمع مختلط سيؤدي حتماً إلى أحقاد دينية بين مختلف الفئات الاجتماعية مما سيؤدي بدوره إلى خلق مجتمع متناحر على أسس دينية. وترى بهذا الصدد أن المواطنين سواسية، ولكل فرد الحق في اختيار دينه الذي يشاء، لذلك فإنه يجب الفصل التام بخصوص هذه المسألة، ولا يجب الخلط فيها حتى لا ينشأ مجال لاستغلال الدين على أنه عامل للفرقة بين الأريتريين وحتى لا ينشأ مزج بين الدولة والمؤسسة الدينية، فعلى المؤسسات الدينية أن تقتنع تمام الاقتناع بأنها مستقرة وحرّة، وألا تحاول التدخل في شؤون الدولة والحكومة، ومن جانب آخر فإنه على الدولة أيضاً أن تكون على ذات المستوى بحيث يجب أن تضع في اعتبارها عدم التدخل في شؤون المؤسسات الدينية وشؤون الأديان والتدين بشكل عام، وتنطلق النخبة السياسية هنا من أنها ملتزمة بقناعاتها، وبأن تلك القناعات هي الأصلح كي تتساير مع خصوصيات مجتمع مثل المجتمع الأريترى وتعالج مثل هذه الخصوصيات⁽³⁶⁾.

والى جانب مسألة تعدد الأديان فإن النخبة السياسية تواجه أيضاً معضلة تعدد اللغات، فهناك تساؤل مطروح حول اللغات التي يجب أن تتم بها العملية التعليمية، وهذا التساؤل يشكل مسألة مهمة في مجتمع مركب لغوياً كالمجتمع الأريترى حيث يتم التخاطب بلغات مختلفة كالتيجرية والعربية والأمهرية وغيرها من اللهجات المحلية الأخرى (الحاج، 1992: 33-37).

ذلك الوضع خلق خلافاً حاداً بين النخبة السياسية المهيمنة والجماعات السياسية المضادة التي تقود الجبهات الأخرى، حيث تقول الجماعات المضادة إن النخبة التي تقود الجبهة الشعبية ترفض مطالبها الداعية إلى دعم الانتماء إلى الحضارة العربية، كما ترفض اعتماد اللغة العربية لغة رسمية باعتبارها تهديداً خارجياً للثقافة الأريترية، وتعمل بدلاً من ذلك على إشاعة استخدام اللغة الانجليزية وخاصة في المستوى الجامعي، كما تعطي وزناً أكبر للغة التيجرية، ويرى البعض أن

الجماعات التي تقود فصائل أريتيرية ذات أغلبية مسلمة كجبهة تحرير أريتريا (المجلس الثوري) تطالب بدعم الانتماء إلى الحضارة العربية والتأكيد على أن اللغة العربية تمثل سلاحاً حضارياً للشعب الأريتيري، واعتبارها واحدة من الثوابت الوطنية الأريتيرية التي لا قيمة لاستقلال القطر بدونها، مع النظر إلى التجربة على أنها لهجة تخص طائفة أريتيرية معينة محدودة التداول ولا علاقة لها بالإطار الثقافي العام لأريتريا، كما يرون أن تلك الجماعات المضادة ترفض محاولات اعتبار اللغة العربية لغة أجنبية استناداً إلى أن مثل هذا التوجه لا يتعارض مع الوضع القائم وإنما يتعارض أيضاً مع الدستور الأريتيري الذي صدر في العام 1950، والذي تضمن مادة تقرر أن اللغة العربية لغة رسمية في البلاد، ويرون أيضاً بأنه في مثل هذا الوضع تتقاطع إشكالية الهوية أفقياً بهذا المعنى مع إشكالية الوحدة الوطنية الأريتيرية من منطلق أن الاختلافات السياسية تمثل تعبيراً عن تمايزات عرقية وطائفية الأمر الذي يعزز من وجهة نظر الجماعات السياسية المضادة حول أن ما تقوم به النخبة المهيمنة يعدّ في جوهره محاولة من الأخيرة للانفراد بالحكم، والحيولة دون مشاركة باقي القوى السياسية في السلطة⁽³⁷⁾. ولكن النخبة المهيمنة تدحض الطرح السابق، وتميل إلى الأخذ باتجاه جديد في هذا السياق بقصد تجاوز سلبيات الماضي. ففي عهد الاستعمار البريطاني كانت هناك مدارس باللغة التيجرية لأبناء المسيحيين، ومدارس باللغة العربية لأبناء المسلمين. وعندما ضمت أريتريا قسراً من قبل الحبشة قام الأبحاش بفرض اللغة الأمهرية لغة تعليم وحيدة في أريتريا (Kinnoek, 1988: 35-40). وكان الأمين العام للحكومة الأريتيرية المؤقتة ومحور النخبة السياسية الحالية قد أشار بهذا الصدد بصفته أميناً عاماً للجبهة الشعبية لتحرير أريتريا إلى أن الاعتماد في كل مجالات العمل سيقوم على اللغتين العربية والتيجرية، وستتم الاستعانة باللغات الأخرى في سياسة التعليم متى ما كان ذلك ممكناً وضرورياً، أما فيما يتعلق بنشر اللغة العربية بالذات فإنه يشير إلى وجود صعوبات ومشاكل فنية تحتاج إلى علاج. ويؤكد على أن نشر لغة ما بين الناس لا يمكن أن يتم بطريقة قسرية، بل إن ذلك يتم من خلال اقتناع الناس وإرادتهم لتقبلها، ومن خلال التعليم المكثف، وفي مجال السياسة التعليمية فإن الجبهة لديها سياسة واضحة مفادها ضرورة نشر اللغة العربية بين أفراد المجتمع الأريتيري بصرف النظر عن الانتماءات الدينية للأفراد. وهناك ضرورة لتشجيع جميع أبناء الشعب كي يتعلموها. وقد يعتقد البعض أن اللغة العربية في أريتريا خاصة بهم دون سائر أبناء الشعب. هذا الأمر مرفوض كما يشير افورقي، حيث لا يوجد حق لطرف ما يمنع فئات الشعب المختلفة من تعلم العربية، لذلك

فإنه لا بد من نشرها بين جميع الأريتريين، ولكن نشرها يصطدم كما أشرنا بمشكلات فنية تتعلق أساسا بوجود العدد الكافي من المدرسين المتمكنين منها وبنقص الإمكانيات المادية الأخرى، أما عن كيفية حسم هذه العقبة فيرى افورقي بأنه لا يمكن أن يتم من خلال قرار سياسي محض، ولا يمكن فرض قرارات سياسية من هذا القبيل بوسائل القهر. وإذا ما أرادت جهة من داخل أريتريا أو من خارجها نشر اللغة العربية فإن ذلك يمكن ان يتم عن طريق العمل الدؤوب لتعليمها مع توفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لذلك⁽³⁸⁾.

وخلال فترة النضال الطويلة، كانت النخبة السياسية تتبنى سياسة واضحة نحو كيفية التعامل مع المسألة التعليمية وذلك من خلال طرح برنامج محدد يقوم على مجموعة من النقاط التي يمكن تلخيص أهمها في الآتي: أولا: النضال المضني من أجل القضاء على الأمية بجميع أشكالها قضاء مبرما. ثانيا: العمل على جعل التعليم إلزاميا إلى المرحلة المتوسطة على الأقل مع إتاحة حرية اختيار اللغة التي يتم بها التدريس في المستوى الابتدائي فقط لجميع القوميات. ثالثا: العمل من أجل إنشاء معاهد عليا وجامعات للتعليم في جميع المجالات العلمية والفنية والتكنولوجية والزراعية على أن يتم التدريس في مراحل ما بعد الابتدائية بلغة محايدة، حيث اقترح ان تكون الإنجليزية. رابعا: العمل على توفير المنح الدراسية في جميع مجالات التعليم داخليا وخارجيا. خامسا: العمل على نشر المدارس بمختلف مراحلها التعليمية في جميع المناطق مع التركيز على المناطق التي لم ينتشر فيها التعليم بالقدر الكافي. سادسا: العمل على ربط التعليم بالإنتاج وتسخيره لخدمة الشعب. سابعا: العمل على تطوير معارف المواطنين وبصفة خاصة الطلبة والشباب من خلال اتحاداتهم الخاصة في مجالات العلم والفن والأدب. ثامنا: بذل الجهد لتوفير فرص عمل مناسبة ومناخ عمل مناسب للخبراء والعلماء والمثقفين في سبيل تمكينهم من استثمار خبراتهم ومعارفهم لخدمة الشعب والوطن. تاسعا: العمل على جعل التعليم بجميع مراحلها خاضعا لإشراف الدولة مع محاولة جعل التعليم مجانيا ما أمكن ذلك وفي جميع المستويات⁽³⁹⁾. وعندما تم التحرير وتولت النخبة السياسية التي تقود الجبهة الشعبية مقاليد الأمور على هيئة حكومة مؤقتة لأريتريا قامت بتبني سياسة للتعليم لم تخرج عن اطار تلك السياسة التي تبنتها وهي تقود جبهة مقاتلة وشرعت في تحقيق ما يمكن تحقيقه من ذلك البرنامج.

بشكل عام، يمكننا القول إن تحقيق الازدهار في مجال نشر التعليم بجميع

مراحلته بين أبناء الشعب الأريتري، ونشر أساليب التربية السليمة للنشء بلوغاً إلى خلق أجيال من المواطنين المنتجين هدف تسعى إليه النخبة السياسية التي تقود أريتريا حالياً. ولكن بلوغ هذا الهدف ليس بالأمر الهين أو السهل وذلك لأنه يتطلب بذلك الكثير من الجهد والعطاء، وعلى نحو خاص في مجتمع محدود الإمكانيات كالمجتمع الأريتري الذي يواجه ظروفاً استثنائية قاهرة. والظرف الذي تواجهه النخبة الآن والمتعلق بتدهور مستوى التعليم نتج عن السياسات التخريبية التي انتهجها نظام الدرق وعن ظروف الحرب الطويلة وما صاحبها من دمار، ومما لا شك فيه أنه كان لدى النخبة السياسية التي قادت الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا نظام تعليمي أعد بدقة كي يواكب مراحل الكفاح المسلح وقد ساهم ذلك النظام كثيراً في محو أمية المقاتلين وأتاح للمواطنين في المناطق المحررة فرص التعليم، إلا أن التجربة في تقديري تعد محدودة جداً بسبب قلة الإمكانيات المادية ونقص الكوادر البشرية، ولكن ذلك لا يمنع من القول إنها كانت مصدراً لاكتساب خبرات واسعة ساعدت النخبة على التعامل مع متطلبات المرحلة الحالية وعلى إرساء أسس للسياسة التعليمية التي تنتهج في الوقت الراهن⁽⁴⁰⁾.

وفي واقع الأمر يعد الاستقرار الذي تعيشه أريتريا الآن وبعد مضي عام على التحرير الكامل عاملاً حافزاً للنخبة السياسية كي تدفع بعجلة إعادة البناء الشامل قدماً، والتعليم أحد أركان تلك التنمية الشاملة، وهذا الوضع المستقر لم يكن موجوداً خلال فترة الهيمنة الحبشية حيث كانت الأوضاع متردية، والاضطرابات تلم بالقطر من كل صوب مما لم يتيح بأي حال من الأحوال الفرصة لكي يزدهر التعليم أو يتطور، ومما لا شك فيه أن مرحلة الهدوء الانتقالية التي تعيشها أريتريا الآن تسمح بممارسة العمل الجاد الهادف نحو التنمية بكل اطمئنان⁽⁴¹⁾. غير أن الحرية والسلام ليسا كل شيء بالنسبة لتحقيق تنمية شاملة بشكل عام أو تطور التعليم بشكل خاص، إذ ينبغي أولاً توفير الإمكانيات الضرورية. ولا يمكن النظر إلى ذلك بمعزل عن عملية إعادة البناء الشاملة التي تحاول النخبة السياسية أن تضطلع بها الآن وتحث الشعب على المساهمة الفعالة والمباشرة في تنفيذها وبإمكاناته الذاتية ما أمكن ذلك.

ومما لا شك فيه أن النخبة السياسية تبذل جهوداً جبارة وحثيثة لتحقيق قدر معقول من التعليم على اعتبار أن التعليم أحد أولويات مرحلة البناء الشاملة. لقد أصبحت مسألة التعليم في حد ذاتها قضية تحد أمام النخبة السياسية الحالية التي

ترى أن مشاركة المواطن الفعلية ضرورية، ولكي يصبح ذلك الطرح ذا مصداقية فإنها تركز على ثلاث نقاط أساسية هي أولاً: بذل الجهد المطلوب من المواطن على جميع المستويات وذلك بالتعاون مع جميع الجهات الإدارية توخياً لترجمة وتحقيق أهداف التعليم. ثانياً: القيام بإشراك المواطن بشكل فعال من قبل السلطات الإدارية كي يستطيع مواجهة الصعاب التي تعترض العملية التعليمية على المستوى الشعبي. ثالثاً: العمل الحثيث من قبل المواطن على تنفيذ ما يطلب منه تقديمه من مساعدة سواء أكانت تلك المساعدة هي التبرع بالمال ما أمكن أو كانت تتعلق بالجهد الجسماني المطلوب في تشييد المرافق التي تحتاجها العملية التعليمية⁽⁴²⁾.

في هذا السياق فإن النخبة السياسية تواجه أسئلة ملحة من قبيل: هل يسير التعليم في أريتريا الآن في الاتجاه الصحيح؟ وهل يمكن إعداد «الكوادر» التعليمية ذات الكفاءة العالية، وتوفير المتطلبات المادية الأخرى؟ وهل يمكن مقابلة الاقبال المتزايد على التعليم بتوفير العدد الكافي من المدارس وبالسعة الممكنة؟ وهل يمكن تحقيق الشعارات المطروحة حول مجانية التعليم في جميع مراحله بسهولة وفي فترة زمنية معقولة؟ وتمثل تلك التساؤلات تحديات جسيمة يصعب الإجابة عنها بشكل ناجع، وذلك لأن التركة التي ورثتها النخبة الحالية عن نظام الدرق ثقيلة جداً، فالمستعمر الحبشي لم يعمل على إتاحة فرص التعليم للناشئة الأريتريين، بل على النقيض من ذلك عمل وبشكل متواصل على إهدار الإمكانات الأريتيرية المتاحة عن طريق تدمير المنشآت التعليمية والوقوف في وجه إقامة الجديد منها، وعلى عزل العملية التعليمية عن المتطلبات الإنتاجية والممارسات العملية، وذلك في إطار سياسته الرامية إلى محو الهوية الثقافية الأريتيرية عن بكرة أبيها، وربط الشعب الأريتيري بالقومية الحبشية ربطاً تاماً، وتشير المصادر الرسمية الأريتيرية إلى أن عدد المدارس كان يزيد عن 472 مدرسة حتى العام 1972، ثم تناقص هذا العدد بشكل رهيب منذ قيام نظام منجستوهيلا ميريام إلى أن وصل إلى حوالي 89 مدرسة في العام 1976، ويعزى السبب في ذلك إلى قيام النظام المذكور بإغلاق بعضها وتحويل بعضها الآخر إلى معسكرات للجيش إضافة إلى الدمار الذي لحق بالمباني منها بفعل قصفها بالطيران والمدافع، ومن جانب آخر قام نظام الدرق بمنع الجمعيات والإرساليات من بناء مدارس جديدة، كما عمد إلى شل المدارس القائمة، وعلى تدميرها، أو نهبها عن طريق نقل معداتها إلى الحبشة ذاتها⁽⁴³⁾.

وبالإضافة إلى تلك المشاكل المستعصية التي تواجهها النخبة السياسية فيما يتعلق بالتعليم فإن المسألة تزداد سوءاً إذا ما أخذ في الاعتبار معضلة تزايد أعداد الطلاب، فقد كان عدد طلاب المرحلتين الابتدائية والمتوسطة في العام 1990، أي قبل شهور من انتصار الثورة، يبلغ 122,202 طالب وطالبة في المدارس الحكومية فقط، ووصل العدد إلى 150 ألف طالب وطالبة مع بداية شهر نوفمبر 1991، وذلك نتيجة للتشجيع الواسع الذي تبنته النخبة السياسية تجاه مواطنيها لكي ينخرطوا في مجال التعليم، ذلك الأمر يعني بطبيعة الحال زيادة عدد المدارس والمدرسين في فترة تعتبر قصيرة جداً بالمقاييس العادية الأمر الذي لا يمكن تلبيته بشكل سريع. ويتمخض عن ذلك نتيجة مهمة وهي أنه ليس بإمكان النخبة السياسية تطبيق شعاراتها حول مجانية التعليم عملياً، ومن الطبيعي أن تثار هنا تساؤلات جوهرية حول مصداقية الطرح الذي تنتهجه النخبة السياسية الحالية فيما يتعلق بالتنمية الشاملة، ففي لقاء مفتوح تم بين الأمين العام والمواطنين بمناسبة احتفالات الذكرى الأولى للتحرير طرح أحد المواطنين سؤالاً جوهرياً يتعلق بعدم إمكانية تنفيذ الحكومة الأريتيرية المؤقتة للمراسيم التي تصدرها، والمتعلقة بالتنمية في إطارها العام، وأجاب الأمين العام عن ذلك التساؤل ذاكراً أن تلك السياسات والمراسيم المتعلقة بها سنت ولا يمكن أن تطبق بين يوم وليلة، ولكنها تهدف في جانب كبير منها إلى إيصال رسالة للشعب بضمونها حتى يتسنى له إجراء الاستعدادات اللازمة بشأنها فضلاً عما تتطلبه من استعدادات من جانب الحكومة لكي تتمكن من تنفيذها بصورة صحيحة آخذين بعين الاعتبار الظروف المحيطة بأريتريا بشكل عام بما في ذلك هيكل وأسلوب عمل الحكومة والمشاكل التي تعترضها. وأضاف بأن الحكومة لا تستطيع تنفيذ السياسات والمراسيم والقوانين المتعلقة بالشعب بالقوة، لأنها تحتاج إلى مشاركة الشعب ورغبته، ولأنها تتعلق أساساً بوجودان وإرادة هذا الشعب، لذلك فإنه ينبغي مساهمة درجة الوعي عنده ومحاولة تطبيقها بالتدرج، ثم إنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أنه لكي تستطيع الدولة تطبيق سياساتها والقوانين والمراسيم المتعلقة بتلك السياسات لا بد لها أن تكتمل مؤسساتها القادرة على التنفيذ كالشرطة والقضاء، وإلى حين اكتمال تلك المؤسسات فإنه يستحيل تطبيق المراد تطبيقه من سياسات وبشكل كامل وبالسرية المطلوبة مما يقتضي الصبر والمقدرة على الاحتمال والاستيعاب والفهم الكامل للظروف المحيطة⁽⁴⁴⁾.

من جانب آخر فإنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أن أية نخبة سياسية تعيش في

ظروف انتقالية قاهرة كالتّي تعيشها النخبة الأريتريّة الآن لا تضع سياساتها أو برامجها إلا بعد أن تأخذ في حساباتها الأهداف الآنيّة والبعيدة المدى لتلك السياسات، ومن ثمّ تعطي الأولوية للمهام الممكن تنفيذها على وجه السرعة، وتطمح إلى تنفيذ البرامج المستقبلية وفق ما تسمح به الإمكانيات المتاحة والظروف الموضوعية المحيطة، والسياسة التعليمية للنخبة السياسية الأريتريّة الحالية لا تخرج عن نطاق ذلك السياق العملي في تنفيذ البرامج، مما يمكن معه القول إن تلك النخبة ستسعى إلى نشر التعليم المجاني وبصورة متكافئة للجميع كما تشير إلى ذلك سياساتها وبرامجها المطروحة، وإلى جعل التعليم إلزامياً بحيث يشمل ذلك المرحلة الثانوية⁽⁴⁵⁾.

النخبة السياسية وتحرير المرأة وتسييسها

يعد موضوع النساء قضية مهمة جداً بالنسبة إلى المجتمع الأريتري المعاصر وذلك لكون عدد النساء يفوق عدد الرجال في الكثافة السكانية الأريتريّة (الحاج، 1992: 46). ويشير طرح النخبة السياسية السابق إلى أن تحرير المرأة وتنمية قدراتها وتسييسها يعد أمراً جوهرياً ومهماً في مجتمع ثوري كالمجتمع الأريتري. فهي تشكل نسبة كبيرة من مجتمع الزراع. وهي عنصر ساهم مساهمة فعالة في حرب التحرير من خلال ممارسات فعالة على أصعدة كثيرة أهمها خدمة المقاتلين في ساحات المعارك عن طريق الاضطلاع بالخدمات المساعدة التي تسهل مهمتهم، وعن طريق حمل السلاح فعلياً معهم وخوض المعارك إلى جانبهم، وبهذا الصدد لعبت المرأة الأريتريّة دوراً قلماً لعبته نساء العالم الثالث في هذا المجال؛ فقد قامت خلال حرب التحرير بكل ما قام به الرجال تقريباً حيث حملت الأسلحة الثقيلة واستعملتها ميدانياً وتبوأت المراتب العسكرية القيادية الرفيعة، وساهمت بجهد وفير في خوض المعارك، وكان عدد النساء المنخرطات في عضوية الجبهة الشعبية يشكل ثلث عدد الجنود المقاتلين في شتى الجبهات، ويعود ذلك بالطبع إلى السياسة التي رسمتها النخبة السياسية حيث أشار الكثير من رموزها في مواقف متعددة إلى أنه لم يكن بالإمكان تحقيق النصر الكامل وتحرير التراب الأريتري لو قامت الجبهة بتجاهل ما يزيد على 50٪ من الكثافة السكانية وهي النسبة التي يشكلها عدد النساء إلى عدد الرجال في المجتمع الأريتري⁽⁴⁶⁾.

(Johnson, 1981: 190; Kinnock, 1988: 74-75).

وتعد تلك السياسات المتعلقة بإشراك المرأة في جميع شؤون المجتمع

وبشكل فعلي أمراً جديداً في مجتمع تعود تركيبته السكانية المعقدة إلى جذور تنتمي إلى عالم الجنوب المتخلف، ويتشكل من أعراق تدين بالاسلام والمسيحية الأرثوذكسية المحافظة المنتمية إلى الكنيسة الشرقية القديمة. فنجد أن العادات والتقاليد أجحفت بحق المرأة بكل المقاييس، وفي مختلف نواحي الحياة حيث باتت مكانتها الاجتماعية متدنية إلى أقصى درجة، وبطبيعة الحال لا يمكن أن يتم هنا حصر شتى أنواع القهر والظلم التي جثمت على صدر المرأة الأريتيرية، ولكن بالقاء النظر على العادات والتقاليد الأريتيرية سيلاحظ المرء أنها شكلت مخلوقاً ذا طبيعة ضعيفة في البنية الاجتماعية، وخضعت دائماً لقوامة الرجل وإرشاداته. ذلك الوضع جعل المرأة تحشر في زاوية نائية وضيقة، وترسب في نفسياتها الإحساس بالدونية والعجز⁽⁴⁷⁾. ففي الريف نلاحظ أنها أقصيت تقليدياً وعبر تطور المجتمع الأريتيري عن ملكية أي نوع من أنواع وسائل الإنتاج، وأقصيت أيضاً عن لعب أي دور في عملية الانتاج الاجتماعي، بمعنى أنها لعبت دوراً ثانوياً جداً مقارنة بذلك الذي لعبه الرجل، فحرمت المرأة في الأراضي المرتفعة مثلاً من ملكية الأرض تماماً. واقتصر دورها على العمل فيها فقط بالإضافة إلى أعبائها المنزلية المعتادة. وبقيت النساء في الأراضي المنخفضة حبيسات منازلهن كي لا يراهن الرجال الغرباء، وأما في المناطق الحضرية، وخاصة في المدن مثل اسمرة ومصوع وعصب، فهناك عدد محدود من النسوة اللاتي عملن في المصانع التحويلية حيث وظفن في العهود الاستعمارية المتتالية، وبأجور زهيدة جداً استغللن من خلالها أبشع استغلال، ولم تحظ المرأة بأي دور يذكر في الحياة الاجتماعية والسياسية ففي الأراضي المرتفعة مثلاً لم يسمح لها بحضور مجلس القرية، وتم التأثير على عملية الزواج من قبل اعتبارات اجتماعية واقتصادية ظلمت من خلالها المرأة أيما ظلم، فكان تزويج الفتيات وهن في سن الطفولة، بالإضافة إلى إجبارهن على الزواج من أقاربهن الذين يحددهم الآباء أمراً شائعاً⁽⁴⁸⁾ (Houtrat, 1981: 274-275).

ولاحث تبشير حرية المرأة بانطلاقة الكفاح المسلح وخاصة بعد إنشاء الجبهة الشعبية. وفتح ذلك آفاقاً جديدة للمرأة من خلال تأمين حقوقها ومساواتها بالرجل ومساهمتها معه في الكفاح المسلح والتنمية، وذلك انطلاقة من التوجه الديمقراطي للنخبة السياسية التي تقود الجبهة، فمن منطلق أخذها في الاعتبار تلك الدرجة من القهر والظلم والاستغلال والنظرة الدونية التي تعرضت لها المرأة، ركزت النخبة على قضية المرأة كثيراً خلال تعاملها مع الجانب الاجتماعي لتثوير

المجتمع، وقد نجحت إلى حد كبير في القيام بذلك حيث قامت بتنظيم النساء في منظمات جماهيرية من قبل الاتحاد الوطني للمرأة الأريتيرية الذي قادته ولا زالت تقوده المناضلة الأريتيرية أسكولا منقريوس. ومن خلال برامج تلك التنظيمات استطاعت النخبة استقطاب الكثير من النسوة للانضواء تحت قيادتها وبالتالي للانخراط في صفوف الجبهة كمقاتلات، وفي هذا الخضم قامت النخبة أيضا بإلغاء الفواصل بين النساء والرجال فيما يتعلق بقوانين العمل الخاصة بنوعية المهنة ومستوى الرواتب، بالإضافة إلى ما قامت به من جهود أخرى لحفظ إنسانية وكرامة المرأة في الجوانب الاجتماعية والمادية والمعرفية (Johnson, 1981: 190). وبلاستفادة من ذلك الواقع استطاعت المرأة تأكيد مقدرتها في كثير من المجالات التي كانت حكرا على الرجل وذلك عبر التزامها بالمشاركة المخلصة التي أفرزت قيادات نسائية فاعلة وذات كفاءة. وانعكس ذلك في اضمحلال الكثير من العادات والتقاليد التي كانت تحد من حرية المرأة ونتيجة مباشرة للتحويلات الاقتصادية، وإدخال التعليم الحديث في حياة المجتمع، ونتج عن ذلك أن استطاعت المرأة المساهمة، ولو بشكل محدود جدا في الحياة الاقتصادية في المناطق المحررة من خلال الانخراط في الأعمال التجارية والصناعية والخدمات الأخرى كالتمريض والتعليم، ذلك الأمر مكن البعض منهن من الاعتماد على دخولهن، والاستقلال اقتصاديا عن الرجل والمساهمة في تغطية متطلبات المعيشة الأسرية⁽⁴⁹⁾.

ولكن ما التغيرات التي يمكن أن تحدث في أريتريا المستقلة بالنسبة إلى تحرير المرأة والاستفادة من جهودها في عملية التنمية؟ في هذا السياق يمكن القول إن النخبة السياسية الحالية تسلك مسلكا فريدا لتحقيق الاستقرار السياسي ومعالجة القضايا والمشاكل والتحديات التي تواجه الشعب الأريتيري، وإتاحة الفرصة لكل القطاعات لتسخير جهودها وخبراتها من أجل معترك إعادة البناء والتعمير. ومما لاشك فيه أن تلك النخبة تنظر إلى المرأة على أنها تشكل القاعدة التربوية التي يقوم عليها البنيان السياسي والاقتصادي والثقافي للمجتمع الأريتيري⁽⁵⁰⁾.

وتبرز الانطلاقة الأولى لتحقيق ذلك التطلع في الواقع العملي من خلال تشجيع المرأة على تشكيل اتحاداتها ونقاباتها وتجمعاتها الاجتماعية والسياسية. وبهذا الصدد تشجع النخبة على سبيل المثال استمرارية الاتحاد الوطني للمرأة الأريتيرية وتطوره فقد عقد المجلس المركزي للاتحاد المذكور اجتماعا مهما في يناير 1992 حددت خلاله السمات الأساسية لدور المرأة في المرحلة الراهنة والذي

تلخص في نقطتين مهمتين الأولى هي تغيير الدور الذي كانت تقوم به المرأة إبان الثورة المسلحة. والثانية: التركيز على أن تقوم المرأة بدورها الطبيعي وهو أنها أم وربة منزل وذلك في سبيل تحقيق الاستقرار الاجتماعي والنفسي لها⁽⁵¹⁾. واستمرت مناقشات الاجتماع لمدة أربعة أيام تم في نهايتها التصديق على الدستور المؤقت للاتحاد الوطني للمرأة الأريتيرية وأسلوب عمله وهياكله وأجهزته الإدارية للمرحلة الانتقالية الحالية، وانتخبت لجنة للإعداد لعقد المؤتمر العام للاتحاد الوطني للمرأة الأريتيرية. وفي نهاية مداولاته أصدر الاجتماع قرارات مهمة منها. أولاً: تكثيف النضالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمحافظة على المكتسبات التي حققتها المرأة في المراحل السابقة. ثانياً: التصدي لجميع محاولات القوى التي تسعى إلى إعاقة مشاركة المرأة وجعل دورها في جميع المجالات دوراً ثانوياً. ثالثاً: رفع المستوى التعليمي للمرأة بشكل عام والمرأة المقاتلة بشكل خاص وذلك حتى لا ينحصر دورها في نطاق دائرة المنزل عبر إعاقة المشاريع الخاصة بذلك. رابعاً: محاربة مظاهر الفساد والريزلة التي تحط من كرامة المرأة وكبريائها. خامساً: أن يتولى الاتحاد عملية التعبئة من أجل تشجيع المرأة للمساهمة في عملية إعادة البناء بشكل فاعل ونشط. سادساً: دعم وإسناد حقوق المرأة المختلفة وإقرارها قانونياً. سابعاً: تمكين المرأة المنتسبة إلى الجيش من العودة للمساهمة الفاعلة في الشؤون المدنية للمجتمع وفي جميع المستويات، والعمل على أن تولي الحكومة هذه المسألة الاهتمام والرعاية الخاصة⁽⁵²⁾.

وتعتقد رموز النخبة السياسية الحالية من أمثال اسيااس افورقي أنه إذا ما كان هناك إنجاز يدعو للاعتزاز والفخر فيما تم تحقيقه على الصعيد الاجتماعي فهو الشروع في عملية تحرير المرأة، ويرى افورقي بأنه ليس من قبيل المبالغة القول إنه تم تجاوز بعض المصاعب في هذا الإطار، فنجد أن الكثير من النساء الأريتيريات اللاتي بلغن سن الرشد، واللواتي يتوجب عليهن المشاركة في جميع أوجه النضال والحياة السياسية قد شاركن بالفعل، ولم يكن غائبات عن ساحة النضال، وشاركن بالتساوي إلى جانب الرجال في مختلف مجالات التعليم ورفع مستوى الكفاءة لدى الشباب الأريتيري، ويأتي ذلك من الإيمان بأن تحرير المرأة ومشاركتها يساعد على كسر الأساسات الرجعية التي يقوم عليها مجتمع متخلف، ويشكل عاملاً مهماً من عوامل التنمية، والاهتمام به يعني الاهتمام بتنمية مورد مهم من موارد القطر الإنتاجية ذاتها⁽⁵³⁾.

وتشهد أريتريا الآن مشاركة ايجابية من المرأة على الساحة السياسية. فقد بدأت النساء بالمشاركة في الفعاليات الاجتماعية والسياسية الجارية في مناطق الاقاليم. فخلال التجربة الجديدة التي قامت بها النخبة السياسية لادخال الديمقراطية في الأقاليم والتي تمثلت في انتخاب البرلمانات الإقليمية وبرلمانات المحافظات وذلك بدءا من العاشر من مارس 1992 برزت بشكل جلي نقطة مهمة هي الحضور الكبير للمرأة في العملية الانتخابية ناعبة، ومرشحة. وبهذا الصدد تقول صحيفة أريتريا الحديثة مايلي:

«سجلت امرأتان رقمين قياسيين في الحصول على أصوات الناخبين من محافظتي نقفه وروا... ولعل هذا يمثل دليلا عمليا على فهم الناخبين لدور المرأة الأساسي والمهم في المجتمع، وفي جميع النشاطات التي تخوضها، وإقرارهم واعترافهم بقدراتها على تبوء عضوية الهيئات التشريعية وعلى أن المرأة تحظى بثقة الرجل، وشاهد حي على تطور وعي سكان المحافظتين»⁽⁵⁴⁾.

ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار أن ما تطرحه النخبة السياسية من أفكار وما تتخذه من سياسات تجاه تحرير المرأة وتسييسها يصطدم بعقبات كثيرة، ويبدو أنها تعي تلك الحقيقة، وتعني أيضا أن ما تم القيام به في هذا المجال ليس كافيا إلى حد الكمال، فتححرير المرأة عملية طويلة الأمد، وتحتاج إلى عملية تحرير شاملة للمجتمع كافة. ومن المؤكد أنه لا يمكن إيجاد حلول لكل الأمور المتعلقة بذلك خلال مدة وجيزة، وجعل مشاركة المرأة كاملة لأن القيام بذلك يعد ضربا من المستحيلات في مجتمع متخلف. وبرغم أن ما تحقق يعد إنجازا بحد ذاته إلا أن هناك مسائل كثيرة تثار بهذا الصدد، فهناك مثلا مسألة عدد النساء المشاركات في القيادة واللاتي وصلن إلى مصاف أعضاء النخبة السياسية. فالكثير من الأطراف ينظرون الى ذلك العدد بحساسية، حيث يرون بأن عدد النسوة اللاتي تبوأن مراكز قيادية قليل، وأن المرأة بذلك لا تحتل مكانتها الطبيعية في المجتمع⁽⁵⁵⁾. فبرغم ما شكله حضور المرأة المكثف في اجتماعات ومؤتمرات الجبهة من دليل مهم على الدور الذي أُنيط بها في فكر النخبة السياسية، حيث شكلت الوفود النسائية حوالي 11 بالمائة من مجموع الحضور في المؤتمر العام الاول للجبهة الشعبية و 30 بالمائة من مجموع الحضور في المؤتمر الثاني، وبرغم ما تقوم به النخبة الآن من تشجيع

المرأة على الانخراط في العمل السياسي على النحو الذي تعرضنا له الا فإن ذلك لا يعد كافياً، ولكن النخبة السياسية لها وجهة نظر حول ذلك حيث ترى بأن مثل هذا الطرح متطرف بعض الشيء والأمر الاساسي هنا هو ليس النظر إلى مشاركة المرأة على أنها مسألة صورية واسمية فقط، بل يجب النظر إليها على أنها مشاركة فعلية باعتبارها تمهيدا لإعطاء الأمر مزيداً من الاهتمام في أريتريا الغد، والخطوات التي ستتخذ مستقبلاً سيكون الهدف منها ضرورة تعاظم دور المرأة وفتح المجال أمامها للمزيد من المشاركة والعطاء. وتضيف النخبة الآن وجوها جديدة إلى القيادات النسائية، وتضمن قدراتهن ونوعيتهن القيادية باطراد حيث يتجلى هذا الأمر بوضوح من خلال اعطائهن الأولوية في مدارس إعداد «الكوادر»⁽⁵⁶⁾.

طروحات النخبة السياسية وطبيعة النظام السياسي

عندما كانت النخبة السياسية الحالية التي تتشكل منها الحكومة الأريتيرية المؤقتة تقود جبهة شعبية مقاتلة كانت تطرح برنامجاً سياسياً لأريتريا ما بعد التحرير محوره قيام جمهورية ديمقراطية شعبية اشتراكية، وكان ذلك الطرح ممكناً عندما كان العالم منقسماً على نفسه إلى معسكرين متضادين يقف في طرف واحد منه الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ومن يدور في فلكهما، وفي الطرف الآخر الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية والدول المرتبطة بهم والتي شكلت سنداً ودعماً خارجياً للثورة الأريتيرية في مراحل متعددة، ونادت النخبة من خلال ذلك الطرح إلى القضاء على الاقطاع والبيروقراطية والرأسمالية والامبريالية بالإضافة إلى الإعلان عن نفسها بأنها كانت ستتجهج فكراً ماركسياً - لينينيا ولكن على الطريقة الأريتيرية الخاصة، وعلى شاكلة ما هو متبع الآن في الصين الشعبية وكوبا، وما كان متبعاً في اليمن الجنوبي سابقاً، ويستطيع المرء أن يشير إلى أنه كان من الممكن طرح ذلك التوجه قبل أن تحدث المستجدات الدراماتيكية على الساحة الدولية، وقبل أن ينهار النظام الأثيوبي بقيادة الدرق، وقبل أن تصل الحكومة السودانية الحالية والمدعومة من قبل الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم، وفوق كل هذا قبل أن تصبح النخبة السياسية مسؤولة عن شؤون دولة وليس عن جبهة مقاتلة، قبل بروز تلك المتغيرات كان من الممكن أن تتوجه النخبة الأريتيرية توجهاً اشتراكياً تحديثياً، وأن تستمر تلك النخبة الماركسية التحديثية في تنفيذ مبادئ ثورتها برغم ما كان يمكن أن يواجهها من مصاعب تثار من نشوء معارضة لأسلوبها في التحديث من قبل أوساط أريتيرية ثورية أخرى، ومصاعب تتعلق بالأوضاع الداخلية الاجتماعية والاقتصادية، ومصاعب

خارجية، لقد كان من الممكن أن تمضي تلك النخبة التحديثية قدما في دفع المجتمع الأريتري في سبيل إحداث تغييرات ثورية جماهيرية وجذرية وشاملة حيث كانت مسألة خلق أوضاع جديدة في المجتمع الأريتري الوسيلة المثلى لدى تلك النخبة للحفاظ على الثورة ذاتها وعلى وضعها الخاص من حيث هي نخبة (57) قيادية لها (58) و (Dougherty, 1982: 16 - 18) و (Polacek, 1978: 403- 404) و (Houtrat, 1981: 264-275) و (Farer, 1976: 20-35).

عندما تم التحرير وجدت النخبة السياسية نفسها في مواجهة كم هائل من المشكلات والمنغصات سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي تعيق إلى حد كبير من حريتها وحركتها في تحقيق برنامجها وطرحها الاشتراكي، فعلى نقيض ما كان متوقعا أن يحدث من وئام بين الجبهة الشعبية والفصائل المقاتلة الأخرى نجد أن خلافات حادة برزت على الساحة فيما بينها، وتعزى تلك الخلافات إلى أسباب تتعلق أساسا بطبيعة تركيب الحركة الوطنية التي اضطلعت بالكفاح المسلح ذاته، حيث تشكلت الفصائل الأريتيرية المقاتلة من الأساس حول خطوط وتمايزات عرقية وطائفية موجودة أصلا في داخل المجتمع الأريتري، ومنذ زمن طويل، ولكنها اكتسبت بعدا مؤسسيا خلال فترة الثورة المسلحة وخاصة منذ بداية السبعينات عندما تشكلت الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا. وبعد التحرير أصبحت تلك التمايزات بمثابة ركيزة أساسية تتحدد في ضوئها عمليات الاستقطاب السياسي أو النبذ السياسي من دائرة المشاركة في السلطة، ولكي يتمكن من استيعاب تلك الوضعية المعقدة لابد لنا من فهم طبيعة التركيبة السياسية الأريتيرية الحالية، ثم فهم محاور الاختلاف والجدل بين النخبة السياسية المهيمنة والنخب السياسية المضادة لها.

التركيبة السياسية:

ذكرنا في أماكن سبقت أن الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا هي التي كانت صاحبة أكبر موطئ قدم على ساحات المعارك في أريتريا خلال الحرب، وهي التي تحققت الانتصارات العسكرية الكبرى على يديها، والتي توجت بدخولها العاصمة أسمرة منتصرة في 25 مايو 1991 الأمر الذي مكنها من أن تصبح القوة العسكرية الوحيدة دون منازع في أريتريا (الحاج، 1992: 30-33). ولكن ذلك لا ينفي أن هناك تنظيمات أخرى ساهمت في النضال بطريقة أو بأخرى، وفي فترات زمنية متفرقة، وقد أدت مساهماتها إلى تخفيف الضغط على الجبهة الشعبية مما عزز من مواقفها في المناطق التي كانت تسيطر عليها، وأهم تلك التنظيمات جبهة تحرير أريتريا

[التنظيم الموحد]، وجهة تحرير أريتريا [المجلس الثوري]، وجهة التحرير الأريتريّة واللجنة الثورية، ومنذ أن نجحت النخبة السياسية المهيمنة الآن في تشكيل الحكومة الأريتريّة المؤقتة في أواخر مايو 1991 بدأت الخلافات السياسية الحادة بينها وبين الجبهات المضادة لها، والتي تقود التنظيمات الأريتريّة الأخرى، فعندما تشكلت تلك الحكومة من النخبة التي كانت تقود الجبهة الشعبية سياسياً أعربت الفصائل الأخرى، وخاصة جبهة تحرير أريتريا [التنظيم الموحد] والتي يقودها الآن عمر البرج عن انتقادها الشديد لجل السياسات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأريتريّة المؤقتة، وتزايد التباعد وحدة الخلافات عندما طالت تلك الانتقادات المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية بصورة كانت تشكل تعبيراً واضحاً عن جوهر الانقسامات الطائفية والعرقية والدينية القائمة في المجتمع الأريتري بحيث طالت الخلافات مجمل الأبعاد المتعلقة بالاستقلال والوحدة الوطنية وحتى الهوية الثقافية والسياسية للقطر، وفي هذا السياق يقوم البعض الآن بانتقاد الإجراءات التي تقوم بها النخبة السياسية ممثلة في شخص أسياش افورفي بحدة، فهو ينتقد من زاوية أنه لا يعترف بوجود أية قوى سياسية أخرى داخل البلاد عدا الجبهة الشعبية، موضحاً أن باقي المنظمات والقوى السياسية ليست أكثر من مجرد مجموعات أتاحت لها الظروف الحصول على دعم مادي من بعض الدول دون أن يكون لها وجود حقيقي لا في ساحات المعارك في أثناء حرب التحرير، ولا بين فئات المجتمع الأريتري قبل التحرير وبعده، وينتقد افورفي بشدة أيضاً من زاوية أنه يدير شؤون القطر من حسابات المكسب والخسارة، بمعنى أنه يقوم بمناورات تهدف إلى تحقيق مكاسب سياسية تتمثل في انفراد الجبهة الشعبية بحكم البلاد مستقبلاً، وفي واقع الأمر يشكل هذا التعنت «التنظيمي الطائفي» من قبل فصائل التحرير الأرضية التي ترعرعت عليها بقية الخلافات الحادة فيما بين تلك الفصائل بشأن مجمل القضايا المتعلقة ببناء دولة أريتريّة مستقلة⁽⁵⁹⁾.

ما بين الاستفتاء والاستقلال:

في السادس عشر من أكتوبر 1991 أصدرت الحكومة الأريتريّة المؤقتة بياناً يتعلق بالمسائل المرتبطة بالاستفتاء، فمنذ التحرير ظلت قضية القيام باستفتاء شعبي حول إعلان الاستقلال أو إعلان الاستقلال مباشرة محل جدل حامي الوطيس بين مختلف فئات الشعب الأريتري، فقد ظل الكثير من الفئات الشعبية تطرح تساؤلاً مهماً وهو «لماذا الاستفتاء وقد حررنا بلادنا بنضالنا وتضحياتنا وحققنا استقلالنا

بالكامل؟» «ولماذا لا نعلن الاستقلال⁽⁶⁰⁾. ووسط تلك التساؤلات تُلقى النخبة المضادة ظللاً من الشك على نوايا النخبة السياسية المهيمنة، حيث ترى أن إعلان الاستقلال يمثل القضية الخلافية الأولى بينها وبين الحكومة المؤقتة وأن الحكومة المؤقتة كانت قد أعلنت عن تخليها عن المطالبة بالاستقلال إلى ما بعد إجراء الاستفتاء حول تقرير المصير في أبريل من العام 1993، ويشرف من الأمم المتحدة، بل ويذهب البعض منها إلى أبعد من ذلك حيث تفترض وجود أهداف تأمرية تنطلق منها الجبهة الشعبية حول هذا الموضوع، من ذلك أن إرجاء الاستفتاء حتى أبريل 1993 إنما يهدف إلى إتاحة الفرصة للجبهة الشعبية لكي ترسخ أقدامها على صعيد الساحة السياسية الداخلية عن طريق بناء المؤسسات السياسية التابعة لها بناءً محكما يستقطب شتى الفئات الشعبية الأريتيرية إليها وعن طريق تشجيع عودة أنصارها المهاجرين من شتى أصقاع المعمورة إلى أريتريا حتى يشاركوا في الاستفتاء مما سيتيح لها وزناً أكبر يمكنها من الانفراد بالحكم وإلى بناء علاقاتها على الصعيد الدولي وفقاً لمصالح الجبهة الشعبية الضيقة، وليس وفقاً لمصلحة الوطن الأريتيري بشكل عام، وترى بعض الأطراف أيضاً أن الولايات المتحدة وغالبية القوميات الأثيوبية تقف ضد إعلان أريتريا دولة مستقلة، وما عملية تأجيل الاستفتاء إلى العام 1993 سوى محاولة تهدف إلى تأمين استقرار نظام الحكم الجديد في الحبشة كي يحاول القيام بضم أريتريا إليها مرة أخرى. ومجمل القول إن الجبهات المضادة ترى في موقف النخبة التي تقود الجبهة الشعبية ضرباً من ضروب «العقلية الانفرادية» تتعامل من خلالها تلك النخبة مع مقدرات أريتريا على الصعيدين: الداخلي والخارجي، وذلك دون الاكتراث بالأطراف السياسية الأخرى الموجودة على الساحة، ودون الالتفات إلى المخاطر الجسيمة التي يمكن أن تتمخض جراء موقف من هذا القبيل، وتطرح النخبة المضادة تساؤلاً مفاده أن الاستفتاء المقترح يشتمل على ثلاثة خيارات، الأول: الاستقلال التام وإعلان الدولة الأريتيرية. والثاني: الاتحاد الفيدرالي مع أثيوبيا بحيث تتمتع أريتريا بالحكم الذاتي في إطار الدولة الأثيوبية. والثالث: الاتحاد التام بين أريتريا والحبشة. وطرح استفتاء من هذا القبيل يعتبر مرفوضاً تماماً من قبل الفئات السياسية المضادة وخاصة تلك التي تقود جبهة تحرير أريتريا [التنظيم الموحد] التي رفضت فكرة إجراء الاستفتاء وفضلت إعلان الاستقلال مباشرة انطلاقاً من أن «...» يمثل خياراً وطنياً لا يجوز الاستفتاء فيه، على أن يجري الاستفتاء لاحقاً على صورة مظلة دستورية لتحديد كيفية بناء الدولة الأريتيرية المستقلة، وتشكيل هياكلها السياسية والاجتماعية⁽⁶¹⁾.

صحيفة الاستفتاء حول استقلال أريتريا
المقرر إجراؤه في الأسبوع الثالث من أبريل 1993*

3 - الاستفتاء:

(1) سيجرى استفتاء على مستقبل أريتريا خلال الأسبوع الثالث من أبريل 1993 أو قبله.

(2) ستصاغ ورقة التصويت كالآتي: ضع علامة x أو أية علامة أخرى في أحد المستطيلين الآتيين:

هل توافق على أن تصبح أريتريا دولة مستقلة ذات سيادة؟

نعم ☐
لا ☐

(3) لن يكون هناك سؤال أو قضية أخرى في ورقة التصويت. ستطبع ورقة التصويت بجميع اللغات الأريتيرية.

(4) يجب أن يحصل الاستفتاء على أصوات أغلبية الذين يحق لهم التصويت.

(5) ستنفذ نتيجة الاستفتاء مباشرة فور إعلانها.

* المصدر: Gazett of Eritrean laws. Vol. 2/1992, NO.4, 7 April 1992

ولكن النخبة المهيمنة لها رأي حول تلك التساؤلات والشكوك المطروحة، ولها وجهة نظر حول موضوع الاستفتاء ذاته، فهي تتساءل على لسان الأمين العام للحكومة المؤقتة قائلة: «هل كانت القضية ستصل إلى نهايتها إذا ما أعلننا عن استقلالنا وقمنا بالدعوة للاعتراف بدولتنا؟ وهل كنا سنجد منبرا في الأمم المتحدة؟ وهل كانت ستعترف بنا القوى التي كنا نسعى لإقامة علاقات معها، وتفتح لها سفارات في بلادنا؟». فمسألة الاستفتاء في نظرها هي إلباس القضية ثوبها الشرعي والقانوني. وللوصول بها إلى تلك الغاية ينبغي إعطاء القضية الصيغة القانونية أمام المجتمع الدولي عبر الاستفتاء، وترى أيضا أن الاستفتاء الذي عملت في سبيله منذ فترة مديدة هو الوسيلة المثلى للحصول على الشرعية الدولية، ولا يمس بأي شكل من الأشكال المبادئ التي تؤمن بها، وينبغي إعطاء الشعب فرصة الإدلاء بصوته

حتى يتمكن من تأكيد استقلاله، وبعد ان يتم إجراء العملية القانونية فإن أريتريا المستقلة ستكون قادرة على احتلال موقعها وإقامة علاقات مع الدول الأخرى وتوقيع الاتفاقيات معها، وحول أسباب طول المدة التي اقترحتها النخبة المهيمنة للاستفتاء وهي سنتان منذ التحرير الكامل، ترى تلك النخبة أن هناك مصاعب فنية استدعت ذلك، فالعملية ذاتها تتطلب إجراءات تسجيل نزيهة وصحيحة، وسن لوائح تضبط ذلك، ثم لابد من ضبط عملية الإدلاء بالأصوات، وعملية فرزها التي يرتبط بها موضوع تحديد من هو المواطن الأريتري الذي يحق له الادلاء بصوته، ثم في نهاية المطاف إصدار الحكم النهائي، والقول إن تلك هي رغبة الشعب الأريتري. وجملة تلك الإجراءات تتطلب وقتا يجب أن يوفر لها حتى تسير العملية بسلا (62).

أما حول طبيعة الأسئلة التي كانت ستطرح للاستفتاء والتي تشككت النخبة المضادة من خلالها في أهداف النخبة المهيمنة فقد جاء رد الأخيرة عليها عمليا من خلال بيان الاستفتاء الذي أصدرته الحكومة المؤقتة في السابع من أبريل (Eritrean Referendum Proclamation No. 22, 1992: 4) في ذلك البيان أخذت صحيفة الاستفتاء كما في الشكل أعلاه.

ونتيجة لتلك المعطيات فإن واقع حال النخبة السياسية المهيمنة يشير إلى أن تلك الأقاويل المطروحة وإن تباينت في تفسيراتها، لا تعدو كونها أفكارا تفقتر إلى الموضوعية والقراءة الصحيحة للواقع الأريتري مع تعقيداته الداخلية والخارجية، وترى النخبة المهيمنة أن من يرى موضوع الاستفتاء بمنظار صحيح قوامه الحرص على مصلحة الأمة ومستقبلها المنشود، تتجلى أمامه الصورة واضحة لا لبس فيها ولا غموض، ولكي يكتشف بنفسه أن الغاية من تبني مشروع الاستفتاء والتمسك به ورقة سياسية ماهي إلا وضع خاتمة قانونية للقرار الجائر الذي صدر عن هيئة الأمم المتحدة رابطا أريتريا فيدراليا بالحبشة دون الأخذ بعين الاعتبار رغبة الشعب الأريتري الذي لم يسأل عن رأيه في تقرير مصيره على أنه حق مشروع درجت هذه الهيئة على السماح بممارسته من قبل الشعوب التي تقرر مصيرها السياسي بعد الحرب العالمية الثانية، ومن هنا تتحدد ملامح المشروع على أنه شكل إجرائي لا يتعدى حدود إعادة الأمور إلى مسارها الصحيح وإضفاء الصفة القانونية على القضية وإكسابها الاعتراف الدولي، الذي يهيئ لها الأرضية للتعامل مع المجتمع الدولي، ضمن واقعه المستجد (63).

النخبة السياسية وعلاقاتها الخارجية

تتركز الاتجاهات التي تحاول النخبة التعامل معها الآن في سياستها الخارجية على محاور أربعة هي الحبشة، والولايات المتحدة، والوطن العربي، وأوروبا الغربية وسنكتفي هنا بالتعرض للمحاور الثلاثة الأولى:

المحور الأول:

فبالنسبة للحبشة يلاحظ أنه بعد وصول الحكومتين الانتقاليتين إلى السلطة في كل من أريتريا والحبشة يبدو أن هناك تفاهماً مشتركاً بينهما على الأصعدة السياسية والاقتصادية، وبما أنهما حديثتا التكوين فقد ورثتا تركة نظام سياسي كرس تقاليد خاصة به لا تناسب المرحلة الحالية للقطين، فبعد تحرير أريتريا مثلاً أكدت الحكومة الانتقالية في الحبشة احترامها لخيار الشعب الأريتري والتزامها بنتيجة الاستفتاء الذي سيجري للشعب الأريتري لتقرير مصيره، وجاء ذلك على لسان وزير الخارجية الحبشي الذي ذكر بأن مصير أريتريا سيتحدد في استفتاء عام، وأن حكومته ستحترم اختيار الشعب الأريتري حتى لو كان ذلك الاستقلال التام، وأن حكومته تؤمن تماماً بأن الوشائج العديدة ستظل تربطنا بالأريتريين إن هم اختاروا الاستقلال، وذلك لأن عهد فرض الوحدة بالقوة قد انتهى ولن يعود⁽⁶⁴⁾،⁽⁶⁵⁾. أما النخبة السياسية الأريتريّة فإنها تنطلق في المرحلة الحالية من منطلق أن المسألة الأساسية التي تحكم علاقتها مع الحبشة، هي الاقتصاد، ونلاحظ أن جل التفاهم الذي تم بين الطرفين تركز حول المسائل الاقتصادية وخاصة مسألة الموانئ، فقد اتخذت النخبة قراراً يجعل ميناء عصب مفتوحاً أمام الحبشة التي لا يوجد لديها منافذ بحرية بعد نجاح الثورة الأريتريّة، وانطلق ذلك القرار من الاقتناع التام بأن خطوة من ذلك القبيل من شأنها جعل الميناء المذكور يلعب دوراً كبيراً بالنسبة للاقتصاديين: الاريتري والحبشي، وبالنسبة للعلاقات الاقتصادية والسياسية بينهما⁽⁶⁶⁾.

ومما لا شك فيه أنه لا يمكننا الخوض في مجال العلاقات بين الطرفين بالتفصيل حيث يخرج ذلك عن صلب موضوعنا، ولكن يمكننا القول إن النخبتين اللتين قادتا الكفاح في كل من الحبشة وأريتريا قد أرسنا قواعد التعاون فيما بينهما إبان مرحلة الكفاح المسلح في مواجهة العدو المشترك الذي تمثل في الوجود الاستعماري في أريتريا والديكتاتوري في الحبشة، فإن ذلك التعاون لم ينقطع بعد إنجاز كل منهما لمهامها بل استمر التعاون بوتيرة متصاعدة على أساس الفهم الواقعي الصحيح الذي ساعد الطرفين على قراءة آفاق مستقبل الشعبين من منظور

المصلحة المشتركة، والاتفاقيات التجارية والاقتصادية والخدمية التي وقعت بين الحكومة الأريتيرية المؤقتة والحكومة الحبشية الانتقالية تمثل تحولا إيجابيا في هذا المضمار باتجاه وضع المسألة في مسارها الصحيح كي تأخذ شكلها الرسمي، فهذه الاتفاقيات تقوم على أساس من المساواة التامة بين الطرفين الموقعين عليها، وهي بذلك تمثل خطوة عقلانية متقدمة ستساهم في إنعاش اقتصاد البلدين المنهك. وإذا مانظرنا إلى تلك الاتفاقيات من ناحية سياسية فإنها تمثل مساهمة إيجابية في تهيئة أجواء الاستقرار في كلا القطرين وفي القرن الأفريقي، لذلك فإن تلك الاتفاقيات تشكل عامل دعم كبير في إرساء قواعد الثقة المتبادلة بين الشعبين: الأريتيري والحبشي للعمل معاً نحو مستقبل أفضل⁽⁶⁷⁾.

المحور الثاني:

وبالنسبة للعلاقات مع الولايات المتحدة فإن النخبة السياسية المهيمنة ترى أنها آخذة في التطور الإيجابي منذ التحرير، وفي واقع الأمر فإن النخبة ذاتها تدفع بالأمور في سبيل انجاز ذلك، ففي ظل التحولات السياسية العالمية، وفي ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية في أريتريا، وفي ظل المعطيات الجيو- استراتيجية التي تحظى بها أريتريا، فإن النخبة تنظر إلى الولايات المتحدة الآن على أنها حليف محتمل، ومصدر مهم جدا للحصول على المساعدات الإنسانية والاقتصادية والتكنولوجيا اللازمة لعملية التنمية الشاملة. وقد بدأت الولايات المتحدة تدرك الواقع والقوى السياسية الفاعلة والتي لها تأثير في مصير شعوب القرن الأفريقي، وبدأت تنتهج سياسة تأخذ في الاعتبار تطورات الأوضاع في المنطقة مما أدى إلى اعترافها رسميا بحق الشعب الأريتيري في تقرير مصيره، وبدأت في المساهمة بإجراء الحوار لإيجاد حل سلمي للقضية الأريتيرية قبل التحرير، وإن كان ذلك من منطلق المصلحة الأمريكية العليا أساسا⁽⁶⁸⁾. وبعد التحرير ذكر مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية هيرمان كوهين في ندوة عقدت في واشنطن العاصمة أن ربط أريتريا بالحبشة كان ربطا قسريا تم دون أن يسأل الشعب الأريتيري عن رغبته، وإن لدى بلاده قناعة تامة بأنه لم يحدث أن أتيحت للشعب الأريتيري الفرصة لتقرير مصيره، وإن محاولات الأنظمة الحبشية لجعل أريتريا جزءا من الحبشة قد فشلت، لذلك فإنه يجب أن يضمن حق الشعب الأريتيري للتعبير عن رغبته بنفسه، وقد انعكس ذلك التوجه الأمريكي عمليا بعد التحرير في الزيارات التي قامت بها بعض الوفود الرسمية الأمريكية إلى أسمرة. ففي ديسمبر 1991 مثلا قام وفد أمريكي برئاسة

بوب هوك نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية بزيارة أسمره حيث استقبل من قبل كبار المسؤولين وعلى رأسهم الأمين العام للحكومة المؤقتة وأمناء الخارجية، والداخلية والاقتصادية⁽⁶⁹⁾.

المحور الثالث:

وإذا ما نظرنا إلى علاقات أريتريا بالوطن العربي في الوقت الراهن فإننا نجد أنها تعكس واقع العالم العربي المنقسم على نفسه، فبعد التحرير مباشرة وقفت بعض الأنظمة العربية كالسودان وسوريا والعراق، ودول الخليج موقفا مؤيدا للشعب الأريتري، في الوقت الذي اتخذت فيه دول أخرى كمصر والسعودية مواقف مغايرة. بهذا الصدد يقول أسياش أفورقي:

«إذا كان ثمة أمر غريب أدهش العالم فهو الموقف الذي تبنته مصر سواء أثناء انعقاد اجتماع لندن التداولي أو بعد ذلك، انبرى المسؤولون المصريون يتحدثون عن عدم قبولهم لما حدث من تطورات في أريتريا، وسعوا في العديد من المحافل الدولية وبشكل مستمر إلى خنق القضية الأريتيرية وعزلها. وإذا كانت هناك قوى أخرى تسير على هذا النهج في المنطقة فهي الحكومة السعودية التي تتبنى استراتيجية مماثلة للاستراتيجية المصرية»⁽⁷⁰⁾.

ولكن في مرحلة لاحقة حاولت مصر إصلاح موقفها المعلن من أريتريا حيث صرح وزير خارجيتها بأن الاستفتاء الذي سيجرى تطبيقه في أريتريا يعتبر تطورا طبيعيا ومهما. وإن مصر تؤيد هذا الاستفتاء وتأمل أن تنتهي الأوضاع إلى ما يحقق آمال الشعب الأريتري. وفي سياق ذلك وافقت مصر على طلب حكومة أريتريا المؤقتة بإنشاء بعثة دبلوماسية لأريتريا في القاهرة، واستقبلت مصر أسياش أفورقي على رأس وفد أريتري رفيع المستوى حيث استقبلهم الرئيس المصري محمد حسني مبارك يوم 21 ديسمبر 1991. وتلا ذلك أن استقبلهم كبار المسؤولين المصريين الآخرين وبحثوا معهم العلاقات المصرية الأريتيرية بشكل شامل ومتعمق⁽⁷¹⁾.

وعلاقة أريتريا بالسودان ذات عمق تاريخي طويل، وبالنظر إلى المستوى الشعبي لهذه العلاقة فليس ثمة من يجهل أن الجزء الأكبر من اللاجئين الأريتيريين ظل يعيش في السودان، وأن الجماعات السياسية التي قادت الثورة «والكوادر» التي

كانت تتبعها ظلت على علاقة وطيدة بالسودان عامة، ورغم ثبات تأييد الشعب السوداني للثورة الأريتيرية إلا أن الأنظمة التي تعاقبت على حكم السودان ظلت تنتهج سياسات متقلبة تجاه الأريتيريين، بمعنى أنها ظلت تتعامل مع القضية الأريتيرية والثورة من منطلق مصالحها من حيث هي عنصر مقايضة تساوم به لتخفيف مشاكل السودان الداخلية أو حل تلك المشاكل أحيانا على حساب القضية ذاتها، ولكن نظرا لطبيعة واقع اليوم فإن النخبة السياسية الأريتيرية بدأت تخوض تجربة جديدة مع النظام القائم، وهي تجربة يبدو أنها مختلفة عن تلك التي خاضتها مع الأنظمة السابقة. فهي كما يرى أسياش أفورقي تستند إلى أرضية تفاهم واضحة، وهذا التفاهم ينطلق أولا من الاعتراف بأن القضية الأريتيرية قضية قائمة بذاتها، وأن مشكلة جنوب السودان مشكلة سودانية، ولذلك فإن تطوير العلاقات بين السودان وأثيوبيا لايجوز أن يتم عن طريق مقايضة هذه بتلك. وعلى ضوء هذا التفاهم الاستراتيجي وتأييد الحكومة السودانية لحق تقرير مصير الشعب الأريتيري، ورغبتها في حل مشكلة الجنوب السوداني باعتبارها مشكلة داخلية بمعزل عن خلطها بالقضية الأريتيرية ظلت علاقة النخبة الأريتيرية بالنظام السوداني تتطور تدريجيا⁽⁷²⁾.

وبسقوط نظام منجستو هيلاميريام ظهرت آفاق واسعة لعلاقات التعاون بين البلدين، فعلى صعيد إعادة اللاجئين الأريتيريين إلى وطنهم سيقدم السودان حسب قدرته مساهمات جادة في سبيل توفير التسهيلات الضرورية بالتعاون مع الأمم المتحدة، وعلى الصعيد الاقتصادي ثمة تفاهم مبدئي لجعل الحدود مفتوحة أمام حركة تجارة حرة، وتلك العلاقات لا تستند على المصالح الضيقة والمحدودة وإنما على مطامح بعيدة الأمد، وعليه فإن النخبة السياسية الأريتيرية تهدف إلى إيجاد تعاون أمني بالدرجة الأولى وإلى تطبيق اتفاقيات تساعد على خلق الاستقرار الداخلي لأريتريا أساسا. وعلى الصعيد الاقتصادي تطمح النخبة إلى تحقيق وضع لا يتضرر من خلاله عملية التنمية الاقتصادية الأريتيرية إذا أخذنا في الاعتبار أن القطرين تربطهما حدود مشتركة طويلة ظلت تتداخل عبرها المصالح الاقتصادية لزمن طويل، ومن أجل تحقيق ذلك تم الاتفاق بين الطرفين لتحقيق تعاون واسع في مجالات التجارة والزراعة والصناعة والتعليم⁽⁷³⁾،⁽⁷⁴⁾.

أما بالنسبة لعلاقة النخبة الأريتيرية بكل من سوريا والعراق فإنها كانت قوية منذ البداية فقد ارتبطت الثورة الأريتيرية بهما بشكل قوى، ورغم تواتر الأنظمة السياسية التي تحكم القطرين، ورغم الخلافات التي تفجرت بين فرعي حزب البعث

إلا أن مواقفهما المبدئية تجاه أريتريا بقيت ثابتة (الحاج، 1992: 36)، ونظرا لأن عراق اليوم يعيش محنته الكأداء حيث يسيطر عليه نظام أوصله إلى أن يعيش في عزلة تامة مفروضة عليه من أمم الأرض قاطبة فإن علاقة الأريتريين بالشعب العراقي تزرع تحت نير قطيعة تامة منذ الثاني من اغسطس 1990 اليوم الذي ارتكبت فيه أكبر جريمة في عصرنا الحديث، أما بالنسبة لسوريا فقد أكد أسياش أفورقي أهمية العلاقات النضالية والتاريخية بين الشعبين الأريتري والسوري، وأن أريتريا جزء من استراتيجيات المنطقة مما يحتم على الأريتريين والعرب بصفة عامة بناء علاقات تخدم مستقبل المنطقة على أساس المصلحة الاستراتيجية المشتركة سواء أكانت اقتصادية، أم أمنية أم سياسية⁽⁷⁵⁾.

ملاحظات ختامية

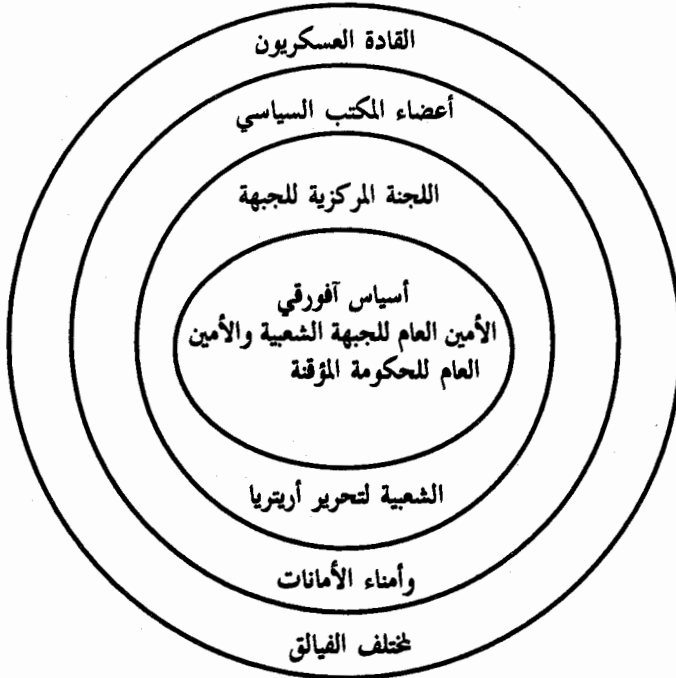
جاء في فرضية هذه الدراسة أن هناك نخبة سياسية تسيطر على الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أريتريا، وأن تلك النخبة تواجه أزمة الانتقال من الثورة إلى الدولة العصرية المستقلة. وارتبط بذلك أنها كانت تطرح فكرة إقامة دولة اشتراكية ذات خصوصية أريتيرية تناسب الواقع الأريتري وتتماشى مع معطيات الواقع الدولي الجديد، وسنحاول هنا لقاء الضوء على عناصر تلك الفرضية الواحد تلو الآخر، والنظر إلى انطباق كل عنصر منها من عدمه على الواقع الأريتري الجديد.

ففيما يتعلق بالعنصر الأول نلاحظ أن وجود نخبة سياسية تقود البلاد هي حقيقة ماثلة حيث يعود أصل تلك النخبة إلى قيادة الحركة الثورية والتي تشكلت من خلال قيادتها للجهة الشعبية لتحرير أريتريا ووجودها عضواً في المكتب السياسي (انظر قائمة رقم 1). وفي مركز تلك النخبة يقع رجل قوي يقود أتباعه، ويوجههم، ويتبنى أنماطاً مختلفة من أساليب القيادة، ويقع في وضع يتمكن من خلاله من تسيير وتوجيه الكثير من الأمور بطريقة مركزية، ويرتبط استقرار النخبة قيادياً بشخصه وبوجوده على قمة الهرم السياسي، ويبرز بوضوح معالجاً وحيداً وقائداً مقررراً رغم أنه محاط بالكثير من الذين يساعدونه، ورغم أنه برز من ضمن المجموعة ذاتها في السنوات الأولى لانفصال الجهة الشعبية عن جهة التحرير الأريتيرية، ذلك الشخص هو أسياش أفورقي (انظر الشكل 1) و (Dawisha and Zartman, 1988: 10). ويرتبط تنظيم النخبة هذا بتغيير في الأشخاص عن طريق قيام القائد باجراء تغييرات في المجموعة التي تحيط به، ويبدو أن ذلك التغيير مرتبط

ببرامج وتوجهات جديدة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو أيديولوجية أو بالوضع الاجتماعي للسكان ومطالبهم السياسية (الحاج، ب: 1991: 102) و (Halpern, 1963: 51- 73). وقد حدث ذلك التغيير بشكل سريع تقريبا حيث مضى عام واحد فقط بين تشكيل الحكومة الأريتيرية المؤقتة التي ضمت تسعة أشخاص فقط (انظر قائمة 1) وبين تشكيل المجلس الاستشاري الحالي الذي يضم 28 عضوا (انظر قائمة رقم 2) و (الشكل 2).

شكل رقم 1

ويوضح الإطار العام لمواقع أعضاء النخبة
السياسية الأريتيرية في الحكومة الأريتيرية المؤقتة



من جانب آخر فإنه مما لا شك فيه أن هناك مشاعر تتجاذب أعضاء النخبة التي تهيمن على أمور أريتريا الآن، فهذه النخبة التي يتكون معظم أعضائها من «الكوادر» التي قادت الكفاح المسلح لا بد أن تحن إلى الواقع الذي كانت تعيشه

قبل التحرير، وإلى المبادئ الأساسية التي طرحتها خلال نضالها، وحاربت من أجل تحقيقها، وحققت الكثير منها في المناطق المحررة قبل الدخول إلى أسمرة، وفي مقابل ذلك هناك واجب عليها هو ان تقوم بالتأقلم مع المتغيرات التي استجدت بعد التحرير عندما وجد أعضاؤها أنهم يقودون بلدا على قاب قوسين أو أدنى من تأطير استقلاله قانونيا، بهذا الشكل يمكن القول إن هناك شعورا بالارتباك بين أعضاء النخبة السياسية المهيمنة الآن بين أن تكون ذات انتماءات عسكرية، وبين أن تكون نخبة سياسية مدنية مما يعكس مرحلتين تطورت أريتريا الحديثة، وهما المرحلة النضالية التي تمخضت عنها نتائج ملموسة وهي تحقيق النصر الكامل، والمرحلة السياسية التي لم تتضح ملامحها في ظل التغيرات السياسية القائمة في عالم اليوم⁽⁷⁸⁾، لقد كانت هناك برامج طموحة لدى النخبة السياسية الأريتيرية بهدف دفع الأمور باتجاه إقامة الدولة الديمقراطية الشعبية القائمة على تحالف قوى العمال والزراع، والبورجوازية الصغيرة، ولكن في ظل الظروف الدولية القائمة اليوم يبدو أن تحقيق هدف من هذا القبيل سيقاوم بضراوة من قبل جيران أريتريا القريبين بالإضافة إلى الأطراف الدولية الفاعلة في النظام الدولي الجديد، ولها مصالح مهمة جدا في منطقتي القرن الأفريقي والبحر الأحمر، ويضاف إلى ذلك حقيقة أنه بانهيار الاتحاد السوفيتي التام وانهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية لم تبق أنظمة تنتهج نهجا اشتراكيا، ويمكن الاستناد إليها على أنها حليف أيديولوجي خارجي سوى الصين وكوبا، ونحن نعلم الآن مدى الضغوط التي يتعرض لها كلا النظامين من قبل الرأسمالية العالمية ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، أضف إلى ذلك أن مسألة حقوق الإنسان التي كانت أحد أهم الأسباب التي أدت إلى التغيرات الجذرية في العالم الاشتراكي وجدت صدى لها في منطقة القرن الأفريقي، ففي هذا السياق انعقد خلال الفترة من 8-9 أبريل 1992 أول مؤتمر قمة من نوعه لبحث القضايا الإنسانية لدول المنطقة شارك فيه خمسة من رؤساء دول القرن الأفريقي، ومن بينهم أسياش أفورقي، وتمخض عن ذلك المؤتمر أن قام المؤتمرين بإقرار ضرورة الالتزام بصيانة حقوق الإنسان وزيادة الاهتمام بها، وفي هذا السياق تم وضع برامج تفصيلية توضح أسس ومبادئ التعاون المشترك التي ستعمل بها دول المنطقة. (Horn of Africa, 9 April 1992: 1-3).

قائمة رقم (1)

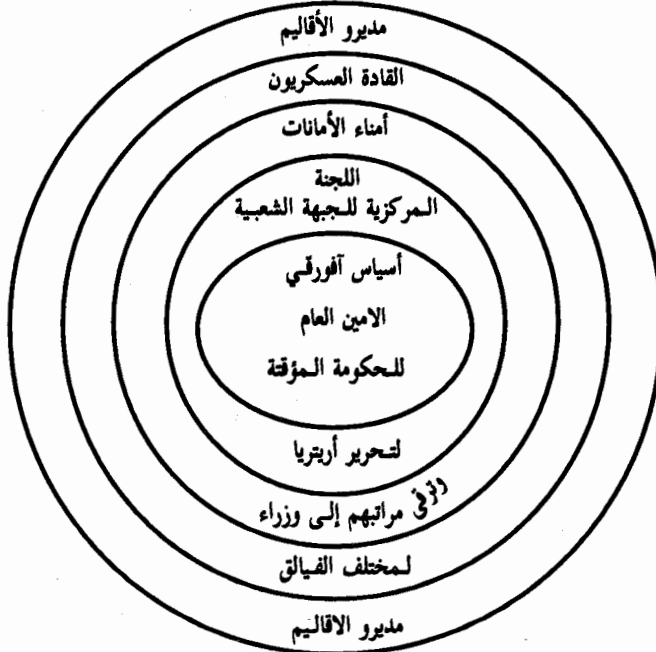
أعضاء النخبة السياسية الأريتيرية من خلال عضويتهم في المكتب السياسي للجهة الشعبية لتحرير أريتريا وتشكيلها للحكومة الأريتيرية المؤقتة

م	الاسم	الوظائف المتقلدة
1	أسياس أفورقي	الأمين العام للجهة / الأمين العام للحكومة المؤقتة.
2	رمضان محمد نور	عضو المكتب السياسي / أمين أمانة العدل.
3	محمد سعيد إسماعيل باره	عضو المكتب السياسي / أمين أمانة الشؤون الخارجية
4	سبحت أفريم	عضو المكتب السياسي / أمين أمانة الدفاع.
5	الأمين محمد سعيد	عضو المكتب السياسي / أمين أمانة الإرشاد القومي.
6	بطرس سلمون	عضو المكتب السياسي / أمين أمانة الداخلية.
7	علي سيد عبد الله	عضو المكتب السياسي / مسؤول غرفة العمليات.
8	هيلي ولد تنسيء	عضو المكتب السياسي / أمين أمانة الاقتصاد.
9	محمد أحمد شريفو	عضو المكتب السياسي / أمين أمانة الإدارة الشعبية.

* المصدر: مكتب الحكومة الأريتيرية المؤقتة في دول الخليج. دولة الامارات العربية المتحدة. أبو ظبي.

شكل رقم (2)

ويوضح الإطار العام لمواقع أعضاء النخبة السياسية الأريتيرية في المجلس الاستشاري



وبعكس ذلك رغبة دول القرن الأفريقي في الاتفاق على توحيد الجهود لمواجهة هذه التحديات المشتركة وإرساء الأرضية التي تمكن من التشاور والتنسيق بينها بشأن الخطوات والسياسات التي تتسع بشأن القضايا الإنسانية (77)، وفي هذا السياق يبدو أن الطرح الاشتراكي الذي تبنته النخبة السياسية غير ممكن التحقيق في إطار محيط من هذا القبيل وفي إطار اتفاقيات والتزامات من هذا القبيل، وذلك لأن مسألة حقوق الإنسان في حد ذاتها تتطلب وجود نظام ديمقراطي تتاح فيه الحرية للفرد للمشاركة في اتخاذ القرار السياسي، وفي تشكيل المنظمات والهيئات الشعبية التي تعبر عن توجهاته ورغباته، وفي وجود تعددية حزبية يمارس من خلالها النشاط السياسي بحرية تامة، وغير ذلك من الأمور الجوهرية التي يجب الأخذ بها عند الحديث عن مسألة حقوق الإنسان، ويبدو أن النخبة السياسية الأريتيرية تعي ذلك وتعمل الآن جاهدة على تقديم الديمقراطية إلى شعبها على النمط الغربي المعروف من خلال إتاحتها الفرصة له لممارستها بادئة بالمناطق الإقليمية، وترسم الخطط لتقدمها على مستوى القطر بعد أن تتم عملية الاستفتاء، لذلك فإننا نلاحظ الآن أن الطرح الذي تطرحه النخبة السياسية الأريتيرية على الصعيدين الداخلي والخارجي مختلف تماما عما كان عليه في السابق (78).

أما فيما يتعلق بالشأن الخارجي فإنه يتضح أن النخبة السياسية ترى بأن التغيرات التي حدثت في القرن الأفريقي بشكل عام خلقت واقعا جديدا يجب أن يكون مفهوما ومقبولا لدى المجتمع الدولي، فالمنطقة التي تقع فيها أريتريا كانت شبه مجهولة، والشعب الأريتيري ناضل ودفع ثمنا باهظا لاستقلال بلاده، لقد بقي دور أريتريا دوراً غير معترف به في الشؤون الإقليمية وذلك لاعتبارات خارجية، وأما في الوقت الراهن فإن النخبة السياسية ترى أن ما حدث من تغيرات يؤكد أن لأريتريا دوراً أساسيا في الأوضاع السياسية لمنطقة القرن الأفريقي ومنطقة البحر الأحمر. ومع اقتناع تلك النخبة بأن دور أريتريا سيبقى متواضعا في هذا المجال نظرا لصغر مساحة القطر، وقلة عدد سكانه، وإمكاناته الاقتصادية إلا أنها تعتقد أنه بالمقارنة مع التغيرات السياسية والتعامل الذي كان مبنيا على الخطأ تجاه أريتريا من قبل المجتمع الدولي سيصبح دور أريتريا فاعلا ومتميزا في الاستراتيجيات الإقليمية والدولية بالمقارنة بما كان عليه سابقا (79)، لذلك فإننا نلاحظ الآن أن النخبة تعمل على بناء علاقات خارجية إقليمية متوازنة نسبيا مع دول المنطقة، حيث عملت على تصفية العلاقات المتوترة مع مصر مثلا بعد أن كانت قد اتهمتها بالعمل على زعزعة استقرار الحبشة وعدم الاعتراف بأريتريا (80).

أما فيما يتعلق بأزمة الانتقال إلى الدولة فيمكننا القول إن النخبة السياسية الحالية تقود الشعب الأريتري الآن وفق سياسة مرسومة أرسيت قواعدها خلال فترة الكفاح المسلح عندما تمكنت نفس النخبة من تحقيق التلازم الخلاق بين الثورتين الوطنية والديمقراطية حيث كانت قد شكلت حالة متقدمة في ساحة النضال الوطني على المستويين النظري والتطبيقي مما أهلها بجدارة من إحراز النصر. وخلال سير المعارك صاغت هذه النخبة مقدمات دولة المؤسسات عبر إيجاد القنوات والهيكل الإداري والإنتاجية التي عملت على تحريك جل إمكانات الشعب الأريتري في خدمة المعركة الوطنية. والهيكل الداخلي التي نسجتها عملت بتناغم خلاق لربط جميع أجهزة الثورة ببعضها البعض كالسلطات الشعبية المتمثلة في المجالس الشعبية والسلطات التنفيذية، والقضائية، وبناء المؤسسات الإنتاجية الأخرى وحتى هيكل الجيش الشعبي الأريتري، وجميع تلك العمليات أعطت عمل النخبة السياسية آنذاك طابع الدولة المؤسسية ولم يتبق لها من إعلان الدولة المستقلة المسيطرة على معظم أراضيها سوى الجانب القانوني المتمثل في اعتراف المجتمع الدولي، وهذا الجانب رغم أهميته، فإنه يظل جانبا واحدا من عدة جوانب أخرى تستلزمها عملية إعلان الدولة، والتجربة التي حدثت في المناطق المحررة وما أنجزته النخبة في مجال محاولة صهر القوميات والأعراق والأديان في بوتقة نضالية واحدة، وفي مجال النظرة ذات التوجه العادل تجاه مختلف الأريتريين، يمكننا القول هنا إن تلك المحاولات كونت لدى النخبة تجربة فريدة تمكنها الآن من نقل الأريتريين من كونهم شعباً مستعمراً إلى إعلان الدولة دون مواجهة أزمة انتقال حقيقية⁽⁸¹⁾. وفي إطار مهمات إدارة الدولة كونت النخبة لنفسها إطارا عاما لكي يكون هيكلها هو المجلس الاستشاري الذي حل محل الحكومة المؤقتة وتشكل من الأمين العام والأمناء وحكام الأقاليم وقيادات الفيلق الأربعة وقائد القوات البحرية، وتتلخص سلطات المجلس الاستشاري في المحافظة على وحدة الشعب الأريتري وأرضه وتسيير الحكومة الأريتريّة المؤقتة بمسؤولية جماعية، ومتابعة تنفيذ سياسات وقرارات ومراسيم الحكومة الأريتريّة المؤقتة، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لحماية استقرار وسلامة أريتريا، واتخاذ القرارات بشأن المساعدات والقروض، وإصدار المراسيم حسب الضرورة، ومراقبة وتوجيه وتنسيق أعمال الأمانات والمفوضيات والمكاتب، وتحديد العلاقات واجازة الانفاقيات التي تجريها أريتريا مع الدول الأخرى، وتنفيذ المهمات الإضافية التي تكلفها بها اللجنة المركزية للجبهة الشعبية، وأخيرا تقديم تقارير عن سير أعماله إلى اللجنة المركزية للجبهة الشعبية (مرسوم رقم 23 - 1992).

قائمة رقم (2)

أعضاء المجلس الاستشاري الأريتري ووظائفهم المتقلدة

- | | | |
|----|------------------------|--|
| 1 | أسياس أفورقي | الأمين العام للحكومة الأريترية المؤقتة |
| 2 | محمود احمد شريفو | أمين أمانة الشؤون الخارجية |
| 3 | بطرس سلمون | أمين أمانة الدفاع |
| 4 | علي سيد عبدالله | أمين أمانة الداخلية |
| 5 | الأمين محمد سعيد | أمين أمانة الثقافة والإعلام |
| 6 | هيلي ولد تنسيء | أمين أمانة الاقتصاد والتنمية |
| 7 | محمد سعيد اسماعيل بارة | مدير إقليم اكلبي قوازي |
| 8 | سبحت افريم | مدير إقليم أسمره |
| 9 | رمضان محمد نور | مدير إقليم دنكاليا |
| 10 | اكاد حامد اكاد | مدير إقليم الساحل |
| 11 | عثمان صالح | مدير إقليم سراي |
| 12 | فوزية هاشم | أمينة أمانة العدل |
| 13 | جرمانو ناتو | مدير إقليم القاش وسيتيت |
| 14 | عبدالله جابر | مدير إقليم بركة |
| 15 | حامد حمد | مدير إقليم سنحيت |
| 16 | ابرهاكاسا | مدير إقليم حماسين |
| 17 | إبراهيم إدريس توتيل | مدير إقليم سمهر |
| 18 | تخلي هبتي سلاسي | قائد الفيلق 161 |
| 19 | هيلي ساميثل | قائد الفيلق 371 |
| 20 | مسفن حقوس | قائد الفيلق 381 |
| 21 | عمر حسن إدريس | قائد فيلق 491 |
| 22 | حمد محمد كريكاري | قائد القوات البحرية |
| 23 | تسفاي قرماسين | أمين أمانة الزراعة |
| 24 | برهني قرزقهير | أمين أمانة الصناعة |
| 25 | استفانوس سيوم | أمين أمانة المال |
| 26 | تخستي قبر ميكثل | أمين أمانة البناء |
| 27 | براخي قبر سلاسي | أمين أمانة التعليم |
| 28 | هيلي مهطون | أمين أمانة الصحة |

من ذلك السياق نلاحظ أن النخبة لاتواجه مشكلة في إقامة دولة مستقلة في أريتريا من الناحية السياسية وخاصة وأنا تعرضنا في أثناء حديثنا عن علاقات النخبة السياسية الخارجية إلى أن الحكومة الحبشية المؤقتة لاتمانع من إجراء الاستفتاء حول مستقبل أريتريا وأن الكثير من دول العالم تنتظر نتيجة ذلك الاستفتاء لكي تعترف باستقلال أريتريا، إن مايواجه النخبة حقيقة هو الأضرار البالغة التي ألحقها الاستعمار الحبشي بأريتريا في أثناء سيطرته عليها، تلك الأضرار تلخص في، أولا: كونه نظاما متخلفا وغارقا في الجهل ولم ترث منه أريتريا سوى جهله وتخلفه. ثانيا: سعى ذلك النظام المحموم إلى إضعاف أريتريا من جميع الجوانب حتى يتسنى له إخضاعها لسيطرته. ثالثا: ماخلفته موجات الجفاف المتتالية، وتلك العوامل الثلاثة تسببت في تداعيات جسيمة أخرى هي أولا: تحول الأراضي الزراعية إلى أراض بور، ودمار المصانع ووسائل المواصلات والاتصال مما أدى إلى انهيار اقتصاد القطر. ثانيا: لجوء أكثر من مليون أريتري إلى الخارج هربا من بطش الأحباش، إذ إن مهمة إعادتهم إلى وطنهم واستئناف حياتهم العادية باتت عبئا ثقيلا باهظ التكاليف على كاهل النخبة الوليدة. ثالثا: اعتماد مايقارب الثلاثة ملايين مواطن أريتري على مساعدات الإغاثة الدولية. رابعا: انتشار التصحر بسبب القطع العشوائي للأشجار، وحرق المحاصيل في الأراضي الزراعية وزرع الأغنام في الحقول الصالحة للزراعة والرعي مما أدى في المحصلة النهائية إلى دمار الأرض وفناء الثروة الحيوانية إما من جراء ذلك أو من جراء الصيد العشوائي بالنسبة للبرية، أو إبادة جنود الدرق للأليفة منها أو قيامهم بنهبها وبيعها انتقاما من أبناء الشعب الأريتري. خامسا: انعدام خدمات التعليم فضلا عن هامشيته ونشر الفساد والرشوة والأناية في صفوف الطلبة بحيث تشكل جيلا كاملا دون أن ينال حظه من التعليم. سادسا: تدني دخل الفرد حيث يبلغ 12 دولارا في السنة في المتوسط مما يجعل أريتريا في عداد أفقر بلدان العالم، ويقابل ذلك أن توقعات الشعب أصبحت عالية على الصعيد المادي بعد التحرير، بمعنى أن غالبية الأفراد تريد الآن أن ترى الكثير من متطلباتها المادية وقد تحقق بين يوم وليلة⁽⁸²⁾.

ومما لاشك فيه أنه يوجد لدى النخبة السياسية الأريترية الحالية خطط وبرامج واضحة لمعالجة مايواجهها من مشاكل تتعلق بالمعضلة الاقتصادية الآتفة الذكر، ولاشك أنها تسعى جاهدة للقيام بحل تلك المعضلة بالطرق الممكنة وفي أقصر مدة زمنية. ولكن هناك عامل جوهري يمنع من تنفيذ البرامج الطموحة وهو

عامل النقص في الموارد المتاحة التي يمكن عن طريقها مواجهة متطلبات التنمية الحقيقية بشكل عام والمتطلبات الاجتماعية المتنامية بشكل خاص. ومشكلة التحكم في الموارد الشحيحة هي مشكلة سياسية بقدر ما هي مشكلة اقتصادية. وهناك بون شاسع بين ما هو متوقع من نخبة وليدة وإلى حد ما قليلة التجربة، من حيث كونها نخبة في طور التحول والانتقال لكي تكون نخبة سياسية تدير دولة مستقلة، في معالجة متطلبات مجتمع متخلف ذي بيئة اقتصادية محدودة الموارد، وبين ما تستطيع أن تقدمه النخبة المسؤولة فيما يتعلق بتزويد الأفراد بمتطلباتهم الشخصية وتوفير تنمية اقتصادية وأمن وطني للمجتمع، ويبدو أن هذا الفراغ قد يزيد من صعوبة إنشاء مؤسسات عامة قوية، لذلك فإن الطموحات والوعود الجمة التي تعكسها طروحات وبرامج وتطلعات النخبة سابقا تعتمد بشكل أساسي على تمكنها من حيازة موارد اقتصادية وفيرة وبشكل مستمر مما يتطلب الالتفات بآدي ذي بدء إلى التنمية الاقتصادية الحقيقية على مستوى الداخل وإلى ربط نفسها بدول جوارها الجغرافي من أجل خلق نوع من التكامل الاقتصادي مع ذلك المحيط، وهذه المسألة تتطلب إعادة الحسابات بدقة في مسألة ربط النفس بالخارج، وخاصة على المستوى الإقليمي وذلك لأن الخيارات التي يمكن أن تجني منها مصلحة حقيقية باتت محدودة وأهمها الدول العربية وخاصة دول الخليج العربية ومصر والسودان، والحبشة.

الهوامش

(1) أرى واقعية وعلمية أكبر في استخدام لفظة الحبشة بدلا من أثيوبيا، و«أحباش» بدلا من أثيوبيين وذلك لأن لفظ «أثيوبيين» صفة تجمع جميع الشعوب السمر، فهي لفظ اغريقي قديم يعني القوم السمر، وقد أطلقه عليها جميعاً أبو التاريخ هيرودوتس. من هذا المنطلق فإن لفظي حبشة وأحباش أكثر دقة وموضوعية عند الحديث عن سكان الهضبة الحبشية الحالية. حول ذلك انظر ما كتبه أحمد سليمان المحامي في صحيفة الراية السودانية (19 ديسمبر 1988) و(الحاج، 1992: 27).

(2) تشير مقولة النخبة السياسية إلى أنه في كل مجتمع بشري تظهر مجموعتان من البشر: واحدة تحكم والأخرى تُحكم، والمجموعة الأولى تكون أقل عدداً وتمارس جميع الوظائف السياسية وتحتكر القوة وتمتص بالمزايا التي تجلبها تلك القوة في حين أن المجموعة الثانية ذات الأثرية مسيطر عليها، وتدار من قبل الأولى بطريقة قانونية، وتقوم المجموعة الثانية بتزويد الأولى بالأدوات الضرورية والمهمة لحيوية واستمرار النظام السياسي. وحول ذلك انظر على سبيل المثال لا الحصر كلا من (MOsca, 1939:50) و (Pareto, 1935: 1432 - 1424).

و(Putnam, 1976: 167) و(Mills, 1965: 277) و(Lasswell, et al: 1952: 13) و(الحاج، 1991: 55).

- (3) المقصود بالأقنان هنا عبید الأرض، وهي تلك الفئة من الرقيق التي تعمل على أرض سيد اقطاعي وتنقل ملكية أفرادها من سيد إلى سيد اقطاعي آخر قد تؤول إليه ملكية تلك الأرض.
- (4) الجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا «التقرير السياسي وبرنامج مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية»: 1987، 73-94.
- (5) انظر: عمر، ج.ع «أرتيريا استقلال شعبي أم استقلال ثورة». الاتحاد 1991/6/22: 7.
- (6) انظر: الدقاق، م. «مقابلة مع أسيااس أفورقي». المصور، 3508 (يناير) 1992: ص 22-23.
- (7) التسمدي Tismidi بالتيجرية هو مقياس للأرض. ويعني بالتحديد تلك المساحة من الأرض التي يستطيع زوج من الجاموس حراثتها في اليوم الواحد وتحت الظروف العادية. انظر حول ذلك (Houtrat, 1981: 265).
- (8) انظر: الدقاق، م. «مقابلة مع أسيااس أفورقي». المصور 3508 (يناير) (1992: 22).
- (9) انظر: المرجع السابق
- (10) الجبهة الشعبية لتحرير «أرتيريا اليوم وغدا» دمشق، منشورات مجلة ساتم 1990: ص 80.
- (11) يمكن تحديد الانتلجنسيا على أنها تلك الفئة الاجتماعية التي تشمل المثقفين والمدرسين والطلاب وموظفي الحكومة من الدرجات الدنيا، والكنبة وصغار ضباط القوات المسلحة والشرطة.
- (12) الجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا: «التقرير السياسي وبرنامج مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية» 7:91/1.
- (13) أرتيريا، (يناير 91) ص 7، نشرة اخبارية دورية تصدر عن ممثلة الحكومة الارتيرية المؤقتة في دول الخليج. أبو ظبي.
- (14) يشير بعض مسؤولي الجبهة الشعبية إلى أن المقصود من وجود اقتصاد مختلط هو إقامة نظام اقتصادي وطني متحرر من السيطرة الأجنبية وقائم على التخطيط والاعتماد على الذات مع الاعتماد على الاستثمارات من الخارج وخاصة تلك التي ترغب في الوفود إلى أرتيريا، وهي غير مرتبطة بشروط لا يمكن قبولها، يكون التطوير الاقتصادي فيه متركزاً على وجود قطاعين أحدهما عام، والآخر خاص، وتكون ملكية وسائل الإنتاج في القطاع العام للدولة حيث توجد سيطرتها التامة على وسائل الإنتاج والعملية الإنتاجية من خلال التوجيه المركزي لهذا القطاع، أما بالنسبة للقطاع الخاص فإن ملكية وسائل الإنتاج فيه تكون ملكية خاصة يتم من خلالها تشجيع استثمار الرأسمال الوطني والاستثمارات الأجنبية. حول ذلك انظر (سعيد، 1991: 1) و(لقاء للكاتب مع محمد عمر محمود ممثل الحكومة الأرتيرية لدى دول الخليج في أبو ظبي 1992/6/7).
- (15) انظر صحيفة الخليج الاماراتية 1992/6/19.
- (16) انظر: الدقاق، م. «مقابلة مع أسيااس أفورقي» المصور 3508 (يناير) 1992: ص 22.
- (17) الجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا «التقرير السياسي وبرنامج مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية». 1987: 125.
- (18) انظر صحيفة أرتيريا الحديثة الارتيرية 1992/5/16.

- (19) إذاعة صوت الجماهير الأرتيرية «مقابلة مع أسياش أفورقي» 1991/8/6.
- (20) انظر صحيفة أرتيريا الحديثة 1991/3/18.
- (21) إذاعة صوت الجماهير الأرتيرية «مقابلة مع أسياش أفورقي» 1991/8/6.
- (22) انظر: المرجع السابق.
- (23) أرتيريا، (يناير 92) ص 7، نشرة أخبارية تصدر عن ممثلية الحكومة الأرتيرية المؤقتة في دول الخليج. أبو ظبي.
- (24) الجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا «التقرير السياسي وبرنامج الثورة الوطنية الديمقراطية»، 1987: 58-61.
- (25) انظر: المرجع السابق 125/1987.
- (26) انظر صحيفة أرتيريا الحديثة 3:1992/5/16.
- (27) انظر صحيفة أرتيريا الحديثة 6:1992/3/11.
- (28) انظر صحيفة أرتيريا الحديثة 4-3:1992/3/19.
- (29) انظر صحيفة أرتيريا الحديثة 7:1992/3/11.
- (30) الجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا «التقرير السياسي وبرنامج مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية»، 1987: 126.
- (31) انظر: المرجع السابق.
- (32) إذاعة صوت الجماهير الأرتيرية «مقابلة مع أسياش أفورقي»، 1991/8/6.
- (33) أرتيريا، (فبراير 5:91) نشرة دورية تصدر عن ممثلية الحكومة الأرتيرية المؤقتة في دول الخليج، أبو ظبي.
- (34) انظر صحيفة أرتيريا الحديثة 1:1992/4/29.
- (35) الجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا «أرتيريا اليوم وغداً»، 1990: 85-86.
- (36) انظر: المرجع السابق، 86:1990.
- (37) انظر: محمود، أ.أ. «أرتيريا واشكالية بناء الدولة»، الخليج 7:1992.
- (38) الجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا «أرتيريا اليوم وغداً»، 1990: 88-91.
- (39) انظر المرجع السابق، 1990: 88-91.
- (40) انظر: كيداني «دور الآباء في التعليم». أرتيريا الحديثة، 1991: 4.
- (41) انظر: كيري «أرتيريا دولة مستقلة». أرتيريا، 1991: 9.
- (42) انظر: كيداني «التعليم المجاني للجميع.. كيف؟» أرتيريا الحديثة، 1991: 6.
- (43) انظر: كيداني «دور الآباء في التعليم». أرتيريا الحديثة، 1991: 4.
- (44) انظر صحيفة أرتيريا الحديثة 4:1992/5/30.
- (45) انظر كيداني: «دور الآباء في التعليم». أرتيريا الحديثة، 1991: 4.
- (46) انظر: منقريوس «كلمة موجهة إلى المرأة الأرتيرية بمناسبة الذكرى الثانية والثمانين ليوم المرأة العالمي» أرتيريا الحديثة 1992: 3.
- (47) انظر صحيفة أرتيريا الحديثة 2:1992/3/7.
- (48) انظر: منقريوس «مقابلة حول دور المرأة بعد التحرير» أرتيريا الحديثة، 1992: 4.
- (49) انظر صحيفة أرتيريا الحديثة 2:1992/3/7.
- (50) انظر: سعيد، ع،م «مهمة تضامنية إلى مؤتمر المجلس الوطني الانتقالي السوداني» أرتيريا الحديثة، 1992: 3.

- (51) انظر: منقريوس «مقابلة حول دور المرأة بعد التحرير» أرتيريا الحديثة، 6:1992.
- (52) انظر صحيفة أرتيريا الحديثة 6:1992/2/1.
- (53) الجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا «أرتيريا اليوم وغدا»، 94-95:1990.
- (54) انظر صحيفة أرتيريا الحديثة 4:1992/3/25.
- (55) انظر: منقريوس «كلمة موجهة إلى المرأة الأرتيرية بمناسبة الذكرى الثانية والثمانين ليوم المرأة العالمي» أرتيريا الحديثة، 4:1992.
- (56) الجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا «أرتيريا اليوم وغدا»، 95:1990.
- (57) الجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا «التقرير السياسي وبرنامج مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية» 123:1987.
- (58) الجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا «أرتيريا اليوم وغدا»، 21-26: 1990.
- (59) انظر: محمود أ.أ. «أرتيريا وإشكالية بناء الدولة»، الخليج 7:1992.
- (60) بيان الحكومة الأرتيرية المؤقتة حول الاستفتاء، 10: 1992.
- (61) انظر: محمود، أ.أ. «أرتيريا وإشكالية بناء الدولة»، الخليج 7:1992.
- (62) إذاعة صوت الجماهير الأرتيرية «مقابلة مع أسياش أفورقي» 1991/8/6.
- (63) انظر صحيفة أرتيريا الحديثة 1:1992/4/18.
- (64) انظر صحيفة الشرق الأوسط السعودية 3:1991/11/24.
- (65) أرتيريا، فبراير 4:91 نشرة دورية تصدر عن ممثلة الحكومة الأرتيرية المؤقتة في دول الخليج، أبو ظبي.
- (66) إذاعة صوت الجماهير الأرتيرية «مقابلة مع أسياش أفورقي»، 1991/8/6.
- (67) انظر: صحيفة أرتيريا الحديثة 2:1992/2/8.
- (68) انظر: صحيفة السفير اللبنانية 5:1991/10/15.
- (69) انظر: صحيفة أرتيريا الحديثة 1991/9/21 و 1992/12/11.
- (70) انظر صوت للجماهير الأرتيرية «مقابلة مع أسياش أفورقي»، 1991]8]6.
- (71) انظر: صحيفة الأهرام، 1991/9/3 و 1991/9/6، وانظر: أيضا مجلة المصور القاهرية، 1992/1/3: 23-22 وصحيفة أرتيريا الحديثة، 1:1991/12/25.
- (72) إذاعة صوت الجماهير الأرتيرية «مقابلة مع أسياش أفورقي»، 1991/8/6.
- (73) انظر: صحيفة أرتيريا الحديثة، 1992/1/8 و 1992/3/11: 2-1.
- (74) إذاعة صوت الجماهير الأرتيرية «مقابلة مع أسياش أفورقي»، 1991/8/6.
- (75) انظر: صحيفة تشرين السورية 1991/10/19.
- (76) انظر: صحيفة السفير اللبنانية 1991/10/15.
- (77) انظر: صحيفة أرتيريا الحديثة 1992/4/15.
- (78) انظر: صحيفة أرتيريا الحديثة 1992/4/22.
- (79) انظر: صحيفة السفير 1991/10/15.
- (80) انظر: محمود أ.أ. «أرتيريا وإشكالية بناء الدولة»، الخليج 7:1992.
- (81) انظر: علي، د.أ. «أرتيريا لن تمر بأزمة انتقال للدولة». أرتيريا الحديثة، 6:1991.
- (82) تسفاصيون، ن «الوجه الآخر للمعركة». أرتيريا الحديثة، 1992: 6.

المصادر العربية

جويدو بيمبي:

- 1985 «نضال التحرر الوطني وجهات التحرير» في قضية ارتيريا: ترجمة وثائق محكمة الشعوب الدائمة المنبثقة عن الرابطة العالمية لحقوق وتحرير الشعوب، دورة ارتيريا، ميلانو. إيطاليا 24-26 مايو 1980، نقله الى العربية خليل كلفت، بيروت، الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا: 124.

عبدالله جمعة الحاج

- 1992 «العرب ومستقبل أرتيريا»، المستقبل العربي العدد 159 مايو 1992: 46-27.

- 1991 أ «تحليل النخبة وإمكانية تطبيقه لدراسة النظام السياسي في الإمارات»، شئون اجتماعية العدد 29 (ربيع): 70-37.

- 1991 ب «المعضلة السياسية للدولة في الوطن العربي» دراسات 3 (السنة الثانية): 120-85.

علي الدين هلال الدسوقي

- 1990 «التغيرات في الاتحاد السوفيتي، محاولة للفهم» مجلة العلوم الاجتماعية (صيف 1990: 160).

عبدالله عبدالمحسن السلطان

- 1985 «البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي»، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية: 181-179.

محمود شاكر

- 1983 «ارتيريا والحبشة»، بيروت ودمشق، المكتب الإسلامي: 65.

حلمي شعراوي

- 1977 «الثورة الارتيرية وحق تقرير المصير»، السياسة الدولية 50 (اكتوبر): 138.

عبدالخالق عبدالله

- 1986 «التبعية والتبعية السياسية»، بيروت، الدار الجامعية 1986: 104-101.

تجري امين الفوال

- 1986 «المواقف العربية تجاه الثورة الارتيرية»، المستقبل العربي 94: 55.

المصادر الأجنبية

Dawisha, A. and 1. Willcan Zarfman .

- 1988 Beyond coercion, The Durability of the Arab State. London: Croom Helm :10.

Dougherty, J.E.

- 1982 The Horn Of Africa: A Map Of Political - Strategic conflict. Cambridge, and Washington, D.C.: Institute for foreign Policy Analysis: 8 - 18 .

Farer, T.

- 1976 War clouds on the Horn Of Africa. New York: Carnegie Peace:4-5

Gamer, R.

- 1982 The Developing Nations: A Comparative Perspective. Boston: Allyn and Bacon: 310 - 312.

Halpern, M.

- 1963 The Politics of Social Change in The Middle East and North Africa. Princeton. New Jersey: Princeton University Press: 229 - 234.

Harbeson, J.

- 1976 "Ethiopia: Whither the Revolution". Africa Report (July - August): 50.

Hoben, A.

- 1972 "Social Anthropology and Development planning. Journal Of Modern African studies 4 (December): 561 - 582.

Horn of Africa

- 1992 Summit on Humanitarian Issues, Declaration, Framework of Co-Operation, and Action programme. Adis Ababa, Ethiopia (8 - 9 April): 1 - 10.

Houtrat, F.

- 1981 Social Aspects of the Eritrean Revolution. Race and Class 3 (Winter).

Johnson, M. and T.

- 1981 "Eritrea: The National Question and the Logic of Protracted Struggle" African Affairs, 319 (April): 186 - 187.

Kinnock, G.

- 1988 Eritrea: Images of war and peace. London: Chatto and Windus: 35 - 40.

Lasswell, H. et al

- 1952 The Comparative Study of Elites, Stanford: Stanford University Press: 13.

Legum, C. and Bill, L.

- 1977 Conflict in the Horn of Africa, New York and London: Africana Publishing Company: 20-26.

Markakis, J.

1973 "Social Formation and Political Adaptation in Ethiopia" *Journal of Modern African Studies* 3:365.

Mills, C.W.

1956 *The Power Elite*, N.Y.: Oxford University Press.

Mosca, G.

1939 *The Ruling Class*, N.Y.: Mc Graw-Hill,

Ottaway, M.

1976 "Social Classes and Corporate Interests in the Ethiopian Revolution", *The Journal of Modern African Studies* 3:469-486.

Pareto, V.

1935 *The Mind and Society*, N.Y.: Dover Publications.

Polacek, Z.

1978 "Hebrata Sabawinat Means: Socialism In Ethiopia". In *Theories of Non-Marxist Socialism in Africa and Arab Countries* Praha (Czechoslovakia). Oriental Institute:403 - 404.

Putnam, R.

1976 *The Comparative Study Of Political Elites*. Englewood Cliffs, N.J.: Printice Hall.

Tesggai, A.

1976 *The Case for Eritrean National Independence*. *The Black Scholar* (June): 26.

The Provisional Government of Eritrea

1991 "Investment Proclamation no.18/1991. *Gazzette of Eritrean Laws*. 4 (December 31):1.

1992

"Eritrean Referendum Proclamation, No.22/1992". *Gazzette of Eritrean Laws* 4 (April 7): 4.

استلام البحث فبراير 1992

اجازة البحث سبتمبر 1992